



كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم اقتصاديات المال والأعمال

"دور الاحتياطات الدولية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن"

**The Role of International Reserves in the Growth of GDP in Jordan**

إعداد الطالب

عصام خالد منصور السرحان

إشراف

الدكتور علي مصطفى القضاة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الاقتصاد والتعاون الدولي

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

الفصل الأول

٢٠١٩/٢٠١٨

## التفويض

أنا عصام خالد منصور السرحان، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع .....

التاريخ : / / ٢٠١٨ م

## إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

الرقم الجامعي: ١٦٧٠٥١٢٠٠١

أنا الطالب: عصام خالد منصور السرحان

الكلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية

التخصص: الاقتصاد والتعاون الدولي

أعلن بانني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت، وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول

المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان :

" دور الاحتياطات الدولية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن "

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية ، كما أعلن بأن رسالتي غير منقولة أو مستقلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد .

توقيع الطالب .....

التاريخ // ٢٠١٨ م

## قرار لجنة المناقشة

"دور الاحتياطات الدولية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني"

The role of international reserves in the growth of GDP in Jordan

نوقشت وأجيزت بتاريخ // ٢٠١٨ م

إعداد الطالب

عصام خالد منصور السرحان

إشراف

الدكتور علي مصطفى القضاة

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

..... (مشرفاً ورئيساً)

الدكتور علي مصطفى القضاة

..... (عضواً داخلياً)

الاستاذ الدكتور ابراهيم البطاينة

..... (عضواً داخلياً)

الدكتور عبد الله محمد غزو

..... (عضواً خارجياً)

الدكتور ابراهيم سليمان الطاهات

## الإهداء

إلى من ركع العطاء أمام قدميها وأعطتني من دمها وروحها وعمرها حبا وتصميما ودافعاً لغدٍ أجمل إلى الغالية التي لا أرى الأمل إلا من عينيها إلى الحضن الدافئ إلى الملجأ الذي أفر إليه كلما ضاقت بي الدنيا إلى من جعلها الله سبباً في وجودي إلى من سهرت الليالي من آجلي إلى منبع الحب والصفاء إلى من كبرت بين يديها وفي دفء قلبها إحتमित ومن عطائها إرتويت مداد القلب لن يكفي وخفق الروح لن يجزي

عبيراً فاح بعطائك

( أمي العظيمة )

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب إلى من كلت أنامله لي يقدم لي لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم فأنت النور الذي يضيء حياتي والنبع الذي أرتوي منه حباً

وحناناً

(والدي العظيم)

إلى من أخذ بيدي ورسم الأمل في كل خطوة مشيتها إلى من هم اقرب ألي من روعي إلى من شاركني حزن ألام وبهم استمد عزتي و قوتي وإصراري

(إخوتي)

إلى من أنسني في دراستي وشاركني همومي إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم تذكراً وتقديراً

(أصدقائي)

إليكم أهدي ثمره عملي هذا

## الشكر والتقدير

أشكر الله على نعمته العظيمة ومساعدته في تكريمي باستكمال هذه الرسالة، كما أتقدم بالشكر والامتنان لدكتور علي مصطفى القضاة على قبوله الإشراف على رسالتي وعلى الرعاية التي

قدمها لي، توجيهاً، وجهداً ووقتاً، والذي لم يتوان يوماً في تقديم المعلومة والنصيحة لي، وكان دائماً حريصاً على إحاطتي بتوجيهاته وملاحظاته أصالة منه في خلقه وتأدية للأمانة التي على عاتقه والتي ساعدني على إكمال هذه الرسالة في الشكل النهائي.

وأوجه الشكر أيضاً إلى أعضاء لجنة المناقشة ممثلة بكل من الاستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة والدكتور عبدالله غزو من جامعة ال البيت قسم اقتصاديات المال والأعمال على قرائتهم المتأنية وتعديلاتهم لتخرج هذه الرسالة باحسن صورة كما اخص بالشكر الدكتور ابراهيم الطاهات على تكبده عناء المسافة لحضور مناقشة هذه الرسالة واعطاء توجيهاته وملاحظاته التي أثرت هذه الرسالة.

## فهرس المحتويات

|         |  |
|---------|--|
| ب.....  | التفويض  |
| د.....  | قرار لجنة المناقشة                             |
| ه.....  | الإهداء  |
| و.....  | الشكر والتقدير                                 |
| ز.....  | فهرس المحتويات                                 |
| ط.....  | قائمة الجداول                                  |
| ي.....  | قائمة الأشكال                                  |
| ك.....  | الملخص باللغة العربية                          |
| ل.....  | ABSTRACT                                       |
| ١.....  | الفصل الأول : الإطار العام للدراسة             |
| ١.....  | المقدمة:                                       |
| ١.....  | أهمية الدراسة:                                 |
| ١.....  | مشكلة الدراسة:                                 |
| ٣.....  | الفصل الثاني : الاطار النظري والدراسات السابقة |
| ٣.....  | المقدمة:                                       |
| ٢٠..... | الدراسات السابقة:                              |

|    |  |
|----|--|
| ٣١ | الفصل الثالث : الاحتياطات الدولية والنتاج المحلي الاجمالي  |
| ٣١ | المقدمة:   |
| ٣١ | تطور الاحتياطات الدولية في الاردن للفترة (١٩٩٣-٢٠١٧):      |
| ٣٣ | تطور الناتج المحلي الاجمالي في الاردن للفترة (١٩٩٣-٢٠١٧) : |
| ٣٤ | ملخص الفصل :   |
| ٣٥ | الفصل الرابع : منهجية الدراسة والتحليل                     |
| ٣٥ | مقدمة :  |
| ٣٥ | مصادر جمع البيانات:  |
| ٣٥ | منهجية الدراسة:  |
| ٣٥ | متغيرات الدراسة:   |
| ٣٨ | البيانات المتعلقة بالاحتياطات الدولية ونسبة النمو فيها :   |
| ٤٧ | الفصل الخامس : النتائج والتوصيات                           |
| ٤٧ | نتائج الدراسة:   |
| ٤٧ | التوصيات :   |
| ٤٨ | قائمة المراجع  |
| ٤٨ | المراجع العربية:   |
| ٥١ | المراجع الاجنبية :   |



## قائمة الجداول

| قائمة الجداول |   |               |
|---------------|---|---------------|
| رقم<br>الصفحة | اسم الجدول  | رقم<br>الجدول |
| 46            | الاحتياطيات الدولية في الاردن للفترة (١٩٩٣ - ٢٠١٧)  | 1.3           |
| 48            | الناتج المحلي الاجمالي في الاردن للفترة (١٩٩٣ - ٢٠١٧)   | 2.3           |
| 52            | التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة   | 1.4           |
| 53            | علاقة الاحتياطيات الدولية بالناتج المحلي الاجمالي   | 2.4           |
| 54            | البيانات المتعلقة بالاحتياطيات الدولية ونسبة النمو للفترة (١٩٩٣ - ٢٠١٧)                                 | 3.4           |
| 57            | البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الاجمالي ونسبة النمو للفترة (١٩٩٣ - ٢٠١٧)                              | 4.4           |
| ٦٠            | البيانات المتعلقة بنسبة الاحتياطيات الدولية الى الناتج المحلي الاجمالي ونسبة النمو للفترة (١٩٩٣ - ٢٠١٧) | ٥.٤           |

## قائمة الأشكال

| قائمة الاشكال |  |           |
|---------------|--|-----------|
| رقم الصفحة    | اسم الشكل  | رقم الشكل |
| 54            | العلاقة بين الاحتياطات الدولية والنتاج المحلي الاجمالي           | 1         |
| 57            | معدل النمو السنوي للاحتياطات الدولية                             | 2         |
| 59            | معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي                         | 3         |
| ٦٢            | معدل النمو في نسبة الاحتياطات الدولية الى الناتج المحلي الإجمالي | 4         |

## دور الاحتياطات الدولية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني

إعداد الطالب

عصام خالد منصور السرحان

إشراف

الدكتور علي مصطفى القضاة

### الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة الى بيان دور الاحتياطات الدولية في الناتج المحلي الاجمالي الاردني للفترة (١٩٩٣-٢٠١٧) و قد استخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي لبيان دور الاحتياطات الدولية في نمو الناتج المحلي الاجمالي الاردني و قد توصلت الدراسة الى ان هنالك علاقة ايجابية بين الاحتياطات الدولية ونمو الناتج المحلي الاجمالي الاردني آي انه كلما زادت الاحتياطات الدولية كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي الاردني و اوصت الدراسة بالعمل و بصورة مستمرة على زياده الاحتياطات الدولية من خلال زياده الصادرات و جذب المزيد من المساعدات الاجنبية من خلال توطيد العلاقات الاردنيه مع دول العالم

الكلمات المفتاحية: الاحتياطات الدولية، الناتج المحلي الاجمالي الاردني، النمو الاقتصادي، البنك المركزي الاردني.

# The role of international reserves in the growth of GDP in Jordan

Prepared by

Essam Khaled Mansour Al-Sarhan

Supervised by

Dr. Ali Mustafa Al – Qudah

## ABSTRACT

This study aimed to indicate the role of international reserves in the growth of gross domestic product of Jordanian for the period (1993-2017) and used the descriptive analysis to indicate the role of international reserves in the growth of GDP of Jordan. The study found that there is a positive relationship between international reserves and the growth of gross domestic product of Jordan in other words, the higher international reserves, the greater the GDP of Jordan. The study recommend to increase continuously the international reserves of Jordan by increasing exports and attracting more foreign aid through the consolidation of Jordanian relations with the countries of the world.

Keywords: International Reserves, Jordanian Gross Domestic Product, Economic Growth, Central Bank of Jordan.

## الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

### المقدمة:

إن زيادة اهتمام الحكومات في الوقت الحاضر بموضوع الاحتياطات الدولية وخاصة في ظل التطور الاقتصادي المتسارع ولكونه يعتبر اداة ذات اهمية اساسية في استقرار النظام الاقتصادي للدولة، حيث تحتفظ الدول المتقدمة والنامية بمستوى ملائم من الاحتياطات الدولية لأغراض الاستقرار الاقتصادي.

وتسير دوافع الطلب على الاحتياطات الدولية غالبا مع دوافع الطلب على النقود وتتناسب معها تناسبا طريديا خصوصا لأغراض المضاربة، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية الحديثة والتي ترى ان الطلب على النقود جزء لا يتجزأ من الطلب على الاحتياطات الدولية.

ونظرا الى مساهمة الاحتياطات الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال دعم القطاعات المكونة للاقتصاد، حيث يمكن ان تستخدم تلك الاحتياطات كمصدر لمواجهة حالات انخفاض الناتج المحلي. فإن هذه الدراسة تسعى لبيان دور الاحتياطات الدولية في نمو الناتج المحلي الاجمالي الاردني.

### أهمية الدراسة:

نظرا لما تلعبه الاحتياطات الدولية من دور هام في الحفاظ على استقرار النظام الاقتصادي للدولة وهو الناتج المحلي الإجمالي، فإن أهمية هذه الدراسة تنبثق من أهمية دور الاحتياطات الدولية في نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاردن، حيث تسعى للوصول الى نتائج وتوصيات من شأنها أن تفيد صاحب القرار السياسي و الباحث من أجل المحافظة على الاحتياطات الدولية وموهرها و التي تنعكس إيجابا على النمو الاقتصادي.

### مشكلة الدراسة:

يعتبر النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء و الأردن منها والهدف الأساسي لهذه الدول في تحقيق معدلات نمو اقتصاديه مرتفعه لتحسين مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مما ينعكس إيجابا على مستوى الرفاه الاقتصادي إلا أن هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على عمليه النمو الاقتصادي في الدول النامية و الأردن منها و من هذه العوامل الاحتياطات الدولية بكافه أشكالها التي تلعب دورا هاما في استقرار سعر الصرف و كذلك في تسويه العجز في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و تسعى هذه الدراسة إلى بيان دور الاحتياطات الدولية في النمو الاقتصادي في الاردن.

## أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق عدد من الاهداف :

١- بيان دور الاحتياطات الدولية في النمو الاقتصادي الأردني

٢- تحليل تطور العلاقة بين الاحتياطات الدولية والنتاج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الاردني.

٣- إيضاح مفهوم الاحتياطات الدولية ودوافع الطلب عليها بالإضافة الى المنافع والتكاليف المترتبة على الاحتفاظ بها.

## الفصل الثاني : الاطار النظري والدراسات السابقة

### المقدمة:

في الوقت الحالي ، تتزايد أهمية الاحتياطات الدولية حيث أن النمو الاقتصادي يعد أداة أساسية لاستقرار النظام الاقتصادي للبلاد وغالبا ما تحافظ البلدان المتقدمة والبلدان النامية على مستوى كاف من الاحتياطات الدولية من أجل تحقيق بعض الأهداف الرئيسية للاستقرار الاقتصادي. إن الطلب على الاحتياطات الدولية يتناسب مع الطلب المحلي على العملات الدولية اذ انه في بعض الأحيان يكون الطلب على الاحتياطات الدولية متوازياً مع الطلب على النقود وفقا للنظرية الحديثة بأن استخدام أو تحديد مستوى معين من الاحتياطات الدولية لتحقيق أهداف محددة تنسجم مع طبيعة النظام الاقتصادي، مما يعني استخدام هذه الاموال بزيادة الفرص الاستثمارية المتاحة. لذلك ، يجب تحديد الحجم الكافي من الاحتياطات عند المستوى الذي تكون فيه الفوائد الناتجة عن استخدام هذه الاحتياطات مساوية للتكاليف الناتجة عن التضحية بهذه الاحتياطات. تسهم الاحتياطات الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تعزيز دور القطاعات الاقتصادية التي يتم تكوينها ضمن البنية الاقتصادية في أوقات الأزمات حيث يمكن استخدامها كمصدر للتغلب على حالات انخفاض الناتج المحلي، ان الدافع على الاحتياطات في هذه الحالة ينبع من دافع الطلب لأغراض الاحتياط. لذا يمكن القول بأن دافع الاحتياط يعد أحد الدوافع في الطلب على الاحتياطات الدولية.

### الاحتياطات الدولية في الفكر الاقتصادي:

ان الهدف العام لاحتياطات النقد الأجنبي هو تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات وتلبية التزامات الديون الخارجية بالعملات الدولية ودعم العملة المحلية ودعم الاقتصاد الوطني، ونظرا لتعدد العناصر التي تشكل احتياطات النقد الأجنبي ، فقد اتفقت الدراسات المتخصصة على وضع تعريف لاحتياطات النقد الأجنبي في حالة الصدمة المالية والاقتصادية المفاجئة.

حيث قد عرف (Heller, 1966) الاحتياطات الدولية على انها عبارة عن " تلك الاصول التي تقبلها الوحدات الاقتصادية الدولية في كافة الاوقات". وبناءاً على هذا التعريف فان البلد الذي يمتلك الاحتياطات الدولية له الحرية في استعمالها في اي وقت يشاء، دون قيود او شروط ولأي هدف يرغب به كما عرفها (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩) بأنها أصول خارجية يمكن تحملها والسيطرة عليها من قبل السلطات النقدية من أجل التمويل المباشر لخلل في ميزان المدفوعات الخارجي، والتنظيم غير المباشر لهذه الاختلالات من خلال التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر الصرف أو لأغراض أخرى .

كما وتحفظ البنوك المركزية والسلطات النقدية الأخرى بالاحتياطيات الدولية كودائع بالعملات الدولية. كما يحتفظ البنك المركزي بهذه الأصول الدولية بعدة عملات أجنبية، مثل الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني واليورو والين الياباني. حيث يتم استخدام هذه الاحتياطيات لدعم التزامات البنك المركزي مع الحكومة وسلسلة من المؤسسات. تشمل الاحتياطيات الدولية الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، بالإضافة إلى احتياطيات العملة الدولية، والتي تستخدم لتحويل اختلال ميزان المدفوعات. ويحتفظ البنك المركزي للدولة باحتياطيات أجنبية للأغراض الوقائية للصدمات الخارجية المفاجئة التي قد تواجه الاقتصاد أو لأغراض التجارة الخارجية (Nor et al., 2008).

### الاحتياطيات الدولية والاحتياطي القانوني:

إن الاحتياطيات الدولية هي أصول أجنبية تخضع لسيطرة السلطات النقدية لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات أو لتنفيذ تدخلات في سوق الصرف الأجنبي من أجل التأثير على سعر صرف العملة المحلية. في حين يمثل الإحتياطي القانوني النسبة المئوية التي تحتفظ بها البنوك التجارية من ودائعها لدى البنك المركزي ، وتعد هذه النسبة الحد الأدنى الذي تحتفظ به المصارف من أرصدة سائلة لمواجهة عمليات السحب من قبل المودعين. (العصار و الحلبي، ٢٠١٠). ويتم ذلك وفقا للقانون ، حيث يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية الحفاظ على نسبة معينة من ودائعها الحالية ، وتكون غالبا ١٠ ٪ أو في شكل احتياطي قانوني. (يونس، ٢٠١٣). ان الاحتفاظ بهذه النسبة لدى البنك المركزي، لا يترتب عليه الحصول على الفائدة من قبل البنوك التجارية، بل تفرض البنوك المركزية ذلك لغرض التحكم بقدرة المصارف على الإقراض، كما تعمل البنوك المركزية على التحكم بنسبة الاحتياطي القانوني ارتفاعاً وانخفاضاً، بهدف تحديد حجم السيولة لدى البنوك وبالتالي قدرتها على الإقراض ، إذ أن هذه النسبة ترتبط عكسياً مع قدرة البنوك على تقديم القروض. (شاويش، ٢٠١١).

ففي حالة حصول التضخم في البلاد نتيجة للزيادة في مستوى النشاط الاقتصادي ، يعمل البنك المركزي على زيادة هذه النسبة بهدف الحد من قدرة البنوك التجارية على منح القروض ، ولكن إذا كان مستوى النشاط الاقتصادي دون المستوى المقبول ، وما يترتب على ذلك من انكماش ، يعمل البنك المركزي على تخفيض هذه النسبة بهدف رفع قدرة البنوك على منح الائتمان (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٠)



وبناءً على ما تقدم ذكره يتضح انه يتم التحكم في كل من الاحتياطيات الدولية والاحتياطي القانوني من قبل البنك المركزي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. حيث يعمل البنك المركزي على تحقيق الاستقرار الخارجي (ميزان المدفوعات) مباشرة عن طريق تلبية احتياجات ميزان المدفوعات ، أو بشكل غير مباشر من خلال التحكم في سعر الصرف أو غير ذلك. كما تساعد الاحتياطيات الدولية للمساهمة في الاستقرار الداخلي (التضخم) ، من خلال الاعتماد على سعر صرف العملة كأساس اسمي. هذا ويستخدم البنك المركزي الاحتياطي كأداة لتحقيق الاستقرار الداخلي ، والتي تتمثل في الحد من التضخم من خلال السيطرة على الاحتياطي القانوني. ولذلك ، يمكن أن تسهم الاحتياطيات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الخارجي والداخلي ، في حين يستخدم الاحتياطي القانوني فقط للاستقرار الداخلي.

### مكونات الاحتياطيات الدولية:

صنف صندوق النقد الدولي الاحتياطيات الدولية حسب مكوناتها بالشكل التالي:

١- الاحتياطيات بالعملة الدولية : وتشتمل على الأوراق المالية والعملة والودائع، حيث تشتمل الأوراق المالية على حقوق الملكية وسندات الدين ذات السيولة العالية القابلة للتداول، وكذلك الأوراق المالية طويلة الاجل والتي تتمتع هي الاخرى بسيولة وقابلية تداول ولكن اقل من سابقتها. اما فيما يختص بالودائع فيقصد بها الودائع في البنوك الدولية المركزية وبنك التسويات الدولية والبنوك الاخرى. في حين يقصد بالعملة هي تلك النقود الورقية والمعدنية المتداولة من العملات الدولية والمستخدمه لاداء المدفوعات.

٢- وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي: ويتكون من مبالغ العملات الدولية التي يجوز للبلد العضو سحبها من صندوق النقد الدولي. وتسمى بمصطلح صندوق النقد الدولي بشريحة الاحتياطي.

٣- حقوق السحب الخاصة : وتعتبر اصول احتياطية دولية استحدثها صندوق النقد تكميلا للاصول الاحتياطية للدول الاعضاء في الصندوق ويتم توزيعها حسب نسبة حصصهم في الصندوق.

٤- الذهب: ويشمل سبائك الذهب والحسابات المتعلقة به (الذهب النقدي) والمعادن النفيسة والاحجار الكريمة الاخرى.

٥- اصول احتياطية اخرى : ويشتمل هذا البند على الاصول السائلة والمتاحة تحت تصرف السلطات النقدية ولكنها غير مدرجة في الفئات السابق ذكرها للاصول الاحتياطية.

اهداف الاحتياطات الدولية (الشمري وحمزة، ٢٠١٥) :

يتم استخدامه كجزء من التغطية النقدية للعملة المحلية ، إما في شكل العملات القيادية أو الذهبية. الاحتياطات الدولية هي الأساس لبناء الاستقرار للقيمة الخارجية للعملة الوطنية والدفاع عنها بأسعار صرف عالية والتوازن بين أسعار الصرف الاسمية والحقيقية. زيادة قدرة البلدان على مواجهة الآثار التي قد تنشأ في الأسواق المالية الدولية أو داخل النظام المالي الوطني

تحسين الاستقرار المالي بينما تسعى البلدان إلى زيادة تلك الاحتياطات خلال سنوات من الأداء التصديري المرتفع لاستخدامها في السنوات اللاحقة التي تكون فيها شروط التجارة مواتية.

تحسين ثقة السوق بقدرة البلاد على الوفاء بالتزاماتها الخارجية

دعم الثقة في السياسة النقدية وسعر الصرف ، مما يحسن قدرة البنك المركزي على التدخل في إدارة العملة الوطنية.

فوائد الاحتياطات الدولية:

لأجل الحصول على مفهوم شامل للاحتياطات الدولية فإنه من الضروري معرفة الفوائد المرجوة من الاحتفاظ بها والتي حددها (Vianls,2003) مما يلي :

١-دعم وتعزيز الثقة بسياسات إدارة النقدية وسعر الصرف حتى تستطيع التدخل في دعم العملة الوطنية او الاتحادية

٢-الحد من تأثير العوامل الخارجية من خلال تعزيز السيولة من العملة الدولية لامتناس الصدمات خلال فترة الازمات او عند تقلص فرص الحصول على الاقتراض.

٣- توفير قدر من الثقة للاسواق التي يمكن ان يلاقي فيها البلد التزاماته الخارجية الحالية والمستقبلية.

٤- دعم العملة المحلية من خلال الاصول الخارجية ومساعدة الحكومة في تلبية احتياجاتها من الصرف في العملات الدولية والديون الخارجية.

٥- الحيلة والحذر من الكوارث المحلية واستخدامها لاغراض الطوارئ.

## دوافع الطلب على الاحتياطيات الدولية:

لا يمكن أن تعتمد الاقتصادات والدول النامية بشكل كامل على إصلاحات صندوق النقد الدولي ، أو الإصلاحات في البنية المالية الدولية لتوفير الحماية الكافية والمناسبة ضد الأزمات. بالإضافة إلى ذلك ، لا يمكن الوثوق بسياسات الاقتصاد الكلي. حتى الاقتصادات التي تتم إدارتها بشكل جيد يمكن أن تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالاقتصاديات الأخرى. ولذلك ، فإن الحل الأساسي لهذه المشكلة يكمن في الحماية الذاتية من خلال توفير كمية كافية من الاحتياطيات الدولية. وقد اشار (Rodrik, 2006) الى ان أسباب الطلب على الاحتياطيات الدولية تتناسب إلى حد كبير مع معظم أسباب الطلب على المال ، خاصة لأغراض المعاملات والاحتياطيات والمضاربة. في بعض الحالات ، يوازي الطلب على الاحتياطيات الطلب على المال وفقاً للنظرية الحديثة (Lee, 2004) ويمكن إيجاز دوافع الطلب على الاحتياطيات الدولية، على الشكل الآتي:

### دافع الطلب على الاحتياطيات الدولية (الدولية) كمخزون احتياطي:

ظهرت اهمية الدراسات التطبيقية للطلب على الاحتياطيات الدولية بعد انهيار نظام بريتون وودز (Bretton Woods) في عام ١٩٧٢ تم تحديد المستوى الملائم من الاحتياطيات الدولية تحت ذلك النظام بعدد الاشهر التي تغطي فيها المستوردات والتي تقدر بحوالي ثلاثة الى اربعة اشهر، وقد كان ذلك المستوى من الاحتياطيات ملائم للدول التي يعكس فيها الانكشاف التجاري درجة حساسيتها للصدمات الخارجية (Fisher, 2001)، ففي غياب الاحتياطيات الدولية يتم تعديل العجز في ميزان المدفوعات من خلال خفض النفقات الحكومية وفرض تكاليف التعديل التي تنتج بسبب الانخفاض الحاد في الاستهلاك والاستثمار، فكلما ادى الانكشاف التجاري الى تعرض الدولة للمزيد من الصدمات الخارجية سيؤدي ذلك الى زيادة تكاليف تعديل تلك الصدمات زيادة الطلب على الاحتياطيات الدولية لتحمل تلك التكاليف. ركزت الدراسات السابقة على استخدام الاحتياطيات الدولية كمخزون احتياطي في ادارة وربط نظام سعر الصرف العائم وتعديله، وكان (Heller, 1966) اول من توصل الى تحديد المستوى الامثل للاحتياطيات الدولية باستخدام اسلوب التكلفة والمنفعة للمبادلة ما بين منافع الاحتياطيات الدولية وتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بها حيث تتمثل تلك التكلفة بالفرق بين العوائد المترتبة على الاحتفاظ بها والعوائد المترتبة على استثمارها في شئ بديل، ثم تلاه كل من (Frenkle and Javanovic, 1981) حيث قاما باعادة صياغة ما توصل اليه من خلال ادارة الاحتياطيات الدولية باعتبارها مخزون احتياطي مرغوب به لغايات معاملات التجارة ولغايات وقائية ضد الصدمات الخارجية، وقاموا ببناء نموذج لمخزون الاحتياطيات الدولية

## دافع الطلب على الاحتياطيات الدولية (الدولية) للتجارة:

تعددت وجهات النظر التي ربطت بين زيادة الطلب على الاحتياطيات الدولية وكثرة التعرض للصدمات المفاجئة في الاقتصاد المرتبط بما يسمى بالتكامل المالي من قبل وجهات النظر الحديثة للتجارين (Dooley et al., 2003)، وبناء على ذلك فإن تراكم الاحتياطيات الدولية هو نتيجة لتعزيز الصادرات التي تساهم في خلق فرص عمل وبالتالي زيادة القدرة على استيعاب عنصر العمل. فمن وجهة نظر التجارين فيما يتعلق بالطلب على الاحتياطيات الدولية. فإن بإمكان الدولة ان تزيد احتياطياتها الدولية من خلال حدوث فائض في الميزان التجاري عن طريق تخفيض قيمة عملتها المحلية وبالتالي ستنافس البلدان المجاورة وتعزيز صادراتها وزيادة صادراتها من العملات (Nurazira et al., 2011)، وبالرغم من ان الافكار التي جاءت بها المدرسة التجارية قد تسمح للدولة بان تبقي سعر الصرف الاسمي عند المستوى المرغوب به (Aizenman and Lee, 2006) كما ذكر كل من (Choudhry and Hasan, 2008) ان الكثير من الحكومات تحتفظ بالاحتياطيات الدولية لزيادة السيولة النقدية، المساهمة في حل المشاكل التي تواجهها الدولة من ناحية اية الدفع في النظام النقدي الدولي، وتخفيض قيمة عملتها المحلية لدعم صادراتها وحدث فائض في الميزان التجاري. وتشير تلك التطورات السابقة الى ان بعض الدول احتفظت خلال القرن التاسع عشر بالاحتياطيات الدولية لغايات معاملات التجارة الخارجية ولغايات وقائية حيث انه عندما يقوم بلد ما بالاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية سوف يؤدي ذلك الى خلق التنافس لدى البلدان الاخرى مما يجعل رغبتها تزيد في الاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية (Aizenman and Lee, 2008).

## دافع الاحتياط (الاحتياط الوقائي):

تكون البلدان ذات المستويات الأعلى من الاحتياطيات الدولية، أكثر قدرة على تحمل التقلبات في الاسواق المالية والانتكاسات المفاجئة في تدفقات رأس المال، وبالتالي هي لا تخفض فقط من تكاليف الأزمات المالية، بل أنها قد تجعل مثل هذه الأزمات اقل احتمالاً كما انه ووفقاً للدافع الوقائي، أي التأمين الذاتي ضد الأزمات، فإن البلدان التي تراكت لديها مخزونات كبيرة قبل الأزمة، من المتوقع أن تتصرف بشكل مختلف عن البلدان ذات المستويات الأدنى من الاحتياطي الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن تلك البلدان التي لديها احتياطي اكبر من الاحتياطي قبل الأزمة، يفترض أن تكون بوضع أفضل من غيرها خلال الأزمة (Dominguez, 2012).

## دافع المضاربة :

ان زيادة تراكم الاحتياطيات الدولية لدى البنوك المركزية تكون مكلفة، لذا يمكن أن تُستثمر هذه الاصول و بذلك تحقق عائداً يسمى بتكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost ( Dominguez, ٢٠١٢). وتستخدم بعض البلدان أيضاً صناديق سيادية لاقتناء أصولها وإدارتها في الخارج. غالباً ما تستخدم السلطات النقدية احتياطياتها الدولية لتمويل هذه الأموال ، مما يشير إلى أن صناديق الثروة السيادية يمكن أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى حيازة الاحتياطي الاجنبي. ومع ذلك ، فإن إمكانية تحويل الأصول الدولية إلى صناديق الثروة السيادية تعد وسيلة للحد من الحيازة المفرطة والحصرية للاحتياطيات الدولية.

## دافع التدخل في سوق الصرف الاجنبي:

يمكن للسلطات النقدية التدخل في سوق العملات ، إما للتأكد من أن السوق تعمل بشكل جيد وكفوء أو أو بسبب ما يسمى (بدافع نزعتها التجارية). هذا الدافع يوحي بأن السلطات النقدية ستتدخل لمنع العملة المحلية من الارتفاع إلى مستويات قد تولد خسائر في القدرة التنافسية لقطاع التصدير. وهذا يتطلب أن كمية الاحتياطيات في البنك المركزي يمكن أن يؤدي الدور المحدد الذي تلعبه الأنشطة التي تقع ضمن وظائف السلطة النقدية. (Osorio, 2007). يستطيع البنك المركزي وبالاعتماد على ما يمتلكه من احتياطيات دولية من إتباع سياسات تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة التضخم من خلال العمل على تثبيت أو استقرار سعر الصرف (البيضاني والامارة، ٢٠١١). وبناء على ما تقدم ، نلاحظ أن وجود هذه الأسباب سيؤدي إلى رغبة الدول في الحفاظ على مستوى مناسب من الاحتياطيات الدولية للوفاء بالعديد من الوظائف في مجال التجارة الدولية والمحافظة على سعر الصرف المناسب للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى

## تكلفة ومنافع الاحتياطيات الدولية:

ازداد تراكم الاحتياطيات الدولية زيادة كبيرة في العديد من الدول، لذا من الضروري معرفة ما إذا كان ينبغي اتباع هذا الاتجاه وما هي الفوائد والتكاليف التي تنطوي عليها. هناك جدل متزايد حول الحاجة إلى الحصول على العديد من الاحتياطيات الدولية. يجادل بعض النقاد بأن امتلاك الكثير من الاحتياطيات ليس مكلفاً للغاية ويجادل بأن تكلفة القيام بذلك ضئيلة مقارنة بالنتائج الاقتصادية في حالة انخفاض قيمة العملة ، والذي غالباً ما يرتبط بالأزمات المالية في الأسواق الناشئة. حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة عبء البلاد على سداد الديون المقومة بالعملة الدولية ، فضلاً عن الزيادة في تكلفة السلع المستوردة.

كما أنه يزيد من حجم التضخم. بوجود مخزون كبير من الاحتياطيات الدولية ، يمكن للسلطة النقدية في أي بلد أن يشتري عملته من أسواق رأس المال الدولية ، مما يساعد على زيادة قيمته وهذا يتحقق من خلال الاحتياطي الذي يمكن استخدامه للدفاع عن قيمة العملة في أوقات الأزمات. يمكن لبلد لديه احتياطيات كبيرة تجنب استبعاد أسواق رأس المال العالمية نتيجة لعدم قدرة البلد على سداد الديون الخارجية. يقول مؤيدو هذا الرأي إنه من الحكمة الحفاظ على احتياطي كبير عند الدفاع عن العملة. (FRBSF, 2003). وهناك من يرى بأن المنافع من حيازة الاحتياطيات تعد اقل بكثير من تكلفة الفرصة البديلة الناجمة عن استثمار هذه الاحتياطيات التي تقاس بالعائد المحتمل من الاستثمارات الحقيقية في الاقتصاد (Aizenman, 2010). وتقاس تكلفة حيازة الاحتياطيات، من خلال الفرق بين منافع الاحتياطيات والعائد من الاستثمارات البديلة الأكثر ربحية (تكلفة الفرصة البديلة). (Jeanne, 2007). وكثيراً ما يتم قياس تكلفة الفرصة البديلة للاحتياطيات اعتماداً على معدل الفائدة. ومع ذلك فإن التكلفة النهائية لحيازة الاحتياطيات، تتكون من عنصرين، أساسين، هما تكلفة الفرصة البديلة والمنافع الناتجة من حيازة الاحتياطيات (Lee, 2008).

أن التكلفة المالية ( تكلفة الفرصة البديلة ) لحيازة الاحتياطيات تتكون من (Hauner, 2005)

العائد المفقود من الاستخدامات البديلة (عائد سداد الدين الخارجي أو الاستثمارات العامة) مطروحاً منه كل من:

العائد المالي على الاصول الاحتياطية:

الوفورات المتحققة من انخفاض سعر الفائدة، لو أن الاحتياطيات العالية تؤدي إلى أسعار حدية اقل بالنسبة لسعر الفائدة.

أما ما يعرف بفوائد التأمين الذاتي ضد الأزمات والصدمات لعدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة لاقتناء الاحتياطيات الدولية ، هذه الفوائد من شأنها أن تقلل تكاليف الحفاظ على هذه الاحتياطيات. لذلك ، يمكن تحديد التكلفة الاقتصادية للتأمين الذاتي Self-Insurance الناتجة عن اقتناء الاحتياطيات الدولية عن طريق طرح منافع الراحة عن تكلفة الفرصة البديلة المترتبة على حيازة الاحتياطيات. وفي هذه الحالة ، حتى إذا كانت تكلفة الفرصة البديلة أكبر ، فإنها ستقلل الفجوة بين التكلفة الاقتصادية للتأمين الذاتي والتكاليف الإجمالية التي قد تنتج عن الصدمات وعواقب عدم الاستقرار الاقتصادي..(Lee, 2008).

## مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الناتج الاقتصادي عبر الزمن ويعد الناتج القومي الاجمالي الحقيقي المقياس الافضل لهذا الانتاج (Shapiro, 1995) كما يعرفه البعض بأنه الزيادة التي تحدث في الطاقة الانتاجية اما عن طريق الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، او الناتج القومي الاجمالي الحقيقي، وهو ما يحققه الاقتصاد القومي من نمو خلال فترة زمنية معينة (Solow, 2000)

## عناصر ومصادر النمو الاقتصادي :

ويمكن تحديد ثلاثة عناصر ومصادر اساسية للنمو الاقتصادي هي:

عنصر العمل: ويعرف عنصر العمل بأنه مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للانسان، ان يستخدمها في انتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية احتياجاته. ويعد عنصر العمل عاملاً مؤثراً بشكل كبير في عملية الانتاج وذلك من ناحيتين، الناحية الاولى وتتمثل في أثر النمو الديموغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشيطة وبالتالي يؤدي الى زيادة مورد من الموارد الاقتصادية، والناحية الثانية تتمثل من خلال عدد ساعات العمل فاذا كانت الساعات المخصصة للعمل اليومي طويلة فان حجم القوى العاملة يتجه نحو الزيادة اما اذا تقلصت ساعات العمل اليومي فهذا سيؤثر سلباً على حجم القوى العاملة

عنصر رأس المال: يعتبر عنصر رأس المال بمثابة عامل تراكمي من (الات وتجهيزات واستثمارات جديدة في الارض والموارد البشرية)، اذ ان تحسين الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية عنصر رأس المال، ويعد هذا الاخير عنصراً أساسياً للنمو الاقتصادي (Solow, 2000)

عنصر التكنولوجيا: هو تنظيم جديد للانتاج يسمح بالاستخدام الاكثر فعالية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة اكثر كفاءة او بطريقة جديدة في العملية الانتاجية، فحدوث تقدم تقني سيؤدي حتماً الى زيادة الانتاج وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب (Todaro, 1989)

## انواع النمو الاقتصادي :

ان للنمو الاقتصادي ثلاثة انواع هي: النمو التلقائي، المنو العابر، والنمو المخطط (Todaro, 1989) ويعرف النمو التلقائي بأنه النمو الذي يأخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية، وبالاعتماد على قوى السوق الذاتية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية. وفي النظريات التي تاخذ اسلوباً بعيداً عن التدخل الحكومي المباشر، حيث تقوم قوى الطلب و العرض بتحقيق ما يتطلبه الاقتصاد من تغيرات تساعد على نموه وتنميته.

ولقد اتبع هذا الاسلوب في الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية. اما النمو العابر فلا يملك الثبات والاستمرارية وانما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة. عادة ما تكون عوامل خارجية وهذه عادة تزول ويزول النمو الذي يتبعها. ان هذا النمو يكون في الدول النامية مثال على ذلك حالة الاردن بعد احداث الخليج الثانية اذ بلغ معدل النمو عام ١٩٩٢ ما مقداره ٢٢% (وزارة التخطيط، ١٩٩٢) وبالحديث عن النوع الاخير من النمو وهو النمو المخطط وهذا النمو يكون نتيجة تخطيط شامل لموارد ومتطلبات المجتمع.

### نظريات النمو الاقتصادي :

ان النظريات التي تهتم بالطريقة التي تصف بها كيفية رفع معدل نمو الدخل القومي في المدى الطويل تسمى نظريات النمو، اما النظريات التي تركز على أهم العوامل التي تؤدي إلى تغييرات هيكلية في الاقتصاد و المجتمع هي نظريات التنمية ، تختلف هذه الوصفة أو طريقة خلط عناصر الإنتاج من نظرية إلى أخرى وفقاً للافتراضات التي تكمن وراء كل نظرية ونظرتها إلى أهم العوامل التي تسبب النمو الاقتصادي في المجتمع أو الدول التي تتحدث عنه، على سبيل المثال ، لا يمكن تطبيق العديد من النظريات في البلدان النامية بسبب اختلاف طبيعة الظروف الحالية عن تلك التي لوحظت في وقت ظهور هذه النظريات. كما تؤكد كل نظرية على أهمية بعض العلاقات الضرورية لفهم عملية التنمية ، وسوف نتناول النظريات الكلية التي تفسر مفهوم النمو الاقتصادي وفقاً للتسلسل التاريخي الاقتصادي:

### النمو الاقتصادي عند آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) :

كان آدم سميث في طليعة الاقتصاد الكلاسيكي. حيث إن كتابه عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم له علاقة بمشكلة النمو الاقتصادي. وكان هدفه تحديد كيفية حدوث هذا النمو والعوامل والسياسات التي تمنعه. وقد ركز على العناصر التالية:

القانون الطبيعي: إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ، وبالتالي يعتبر كل شخص مسؤولاً عن سلوكه، أي أنه من الأفضل الحكم على مصالحهم وأن هناك يد خفية توجه الجميع وتوجه آلية السوق ولكن إذا ترك كل فرد حراً فسوف يسعى إلى تعظيم ثروته ، وهكذا كان آدم سميث ضد تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية ، بمعنى اخر نادى الى ان يكون السوق حراً (مصطفى واحمد، ١٩٩٩)

تقسيم العمل: إنها نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي في فكر آدم سميث ، والتي تعتبر أساس زيادة التوفر الانتاجي، لذا أشار آدم سميث إلى دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي لأن تقسيم العمل له فوائد في المهارات و التدريب والخبرة. (بخاري، ٢٠٠٩).



عملية تراكم رأس المال: تشكيل رأس المال هو الشرط الضروري والمحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي ويجب أن تسبق تقسيم العمل. ولكن تكمن المشكلة في قدرة الأفراد على توفير المزيد من الادخار ومن ثم الاستثمار أي إنتاج للسلع الرأسمالية بدلاً من إنتاج المزيد من السلع الاستهلاكية أكثر في الاقتصاد الوطني. كما ركز على القطاع الصناعي بسبب زيادة العوائد في هذا القطاع (عجمية والليثي، ٢٠٠٤)

دوافع الرأسماليين على الاستثمار: ويرجع تنفيذ الاستثمارات إلى توقع حصول الرأسماليين على أرباح وأن التوقعات المستقبلية للقيم المتعلقة بالفوائد تعتمد على مناخ الاستثمار السائد ، بالإضافة إلى الأرباح الحقيقية التي يتم الحصول عليها. (احمد ومصطفى، ١٩٩٩)

عناصر النمو: وفقاً لآدم سميث ، يتم تمثيل مكونات النمو للمنتجين والمزارعين وأصحاب المشاريع ، ويساعد التجارة الحرة والعمالة ، والمنافسة تقودهم إلى توسيع أعمالهم ، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي أكبر. (طيبة، ٢٠١٤)

حجم السوق: عندما يكون حجم السوق ضيقاً ، فإن الطلب لا يكفي لشراء السلع المنتجة في ظل طريقة الإنتاج ، وبالتالي ، يربط التخصص وتقسيم العمل الناتج عن حجم كبير من الإنتاج وحجم السوق. مما قد يعطل حركة النمو الاقتصادي. ولذلك فهو يطالب بحرية التجارة والتبادل الدولي لإزالة المنتجات في الأسواق العالمية. وأشار سميث إلى أهمية اكتشاف الولايات المتحدة كسوق مهم للمنتجات الأوروبية، مما سيؤدي إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل وتقنيات الإنتاج الأفضل. (مقلاوي، ٢٠١٧)

النمو الاقتصادي عند ديفيد ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٣٣) :

أفكار ريكاردو للنمو هي أن الزراعة هي القطاع الاقتصادي الأكثر أهمية ، والذي يوفر الغذاء للسكان المتزايدين ، ولكنه يخضع لقانون العوائد المتناقصة. متأثراً بالفترة التي عاشها في إنجلترا التي كان فيها قلة استخدام التقدم التقني والتكنولوجي في الزراعة منخفضاً، واستخدامها الهام والكبير في الصناعة. (خلف، ٢٠٠٦) وفقاً لنموذج ريكاردو ، قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات اقتصادية:

ملاك الأراضي: هم الطبقة غير المنتجة التي تنفق دخلها على استهلاكات الترفيه

العمال: هم الذين يتم تعيينهم في الإنتاج مقابل أجور سنوية أو اسبوعية أو يومية، وانفاق جميع دخلهم على الاحتياجات الضرورية.

الرأسماليون: إنها الطبقة الإنتاجية ، وهي ضرورية لعملية النمو الاقتصادي ، لأنها تستهلك جزءاً صغيراً من دخلها الذي يتم الحصول عليه من الأرباح ، وتدخر الباقي وتذهب به إلى الاستثمار (تراكم رأس المال)، (القرشي، ٢٠٠٧)

يعتقد ريكاردو أن الاقتصاد بدأ في استخدام أكثر الأراضي خصوبة. حيث ان إذا زاد عدد السكان يزيد الطلب إلى كميات كبيرة من المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى استخدام الأراضي الأقل خصوبة والتي تحتاج بالفعل إلى قوة عمل أكبر، وبالتالي زيادة الطلب على العمال ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور، وكذلك زيادة عائدات الأراضي الصالحة للزراعة، مما يؤدي إلى انخفاض في أرباح الطبقة الرأسمالية وانخفاض قيمة مدخراتهم ولذلك، فإن الحد من تراكم الرأسمالي يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في نسبة المكاسب الرأسمالية على المدى الطويل، وهذا يقود الاقتصاد إلى حالة الركود حيث ان هذا الركود يمكن تأجيله بتطبيق الوسائل التقنية والتكنولوجية وبالتالي يؤجل تأثير قانون تناقص الغلة، حيث ان التكنولوجيا تزيد من إنتاجية العمال وتقلل من التكاليف ومن ثم أسعار المنتجات الزراعية ، وبالتالي لا تتأثر بالحصص في الناتج الإجمالي ثم يستمر في النمو. وفقا لريكاردو، فإن النمو السكاني يتزايد بمعدل أسرع من معدل تراكم رأس المال، وبالتالي سوف ينتهي المجتمع في حالة من الركود. والحل الوحيد والامثل هو تحديد عدد السكان (مصطفى واحمد، ١٩٩٩)

٣. النمو الاقتصادي عند مالتوس (١٧٦٦ - ١٨٣٤) :

ترتبط سمعة مالتوس بالسكان ويعتقد أن عدد السكان ينمو وفقا للتسلسل الهندسي ، بينما يزداد الغذاء حسب التسلسل الحسابي. ولذلك ، فإن الزيادة في عدد السكان لا تتزامن مع الزيادة في الموارد ، والتي تشكل عائقاً أمام النمو ، إلا إذا اقترنت بزيادة الطلب على العمالة من اجل زيادة الانتاج لذلك ، يرى مالتوس أهمية توجيه رأس المال إلى القطاع الصناعي باعتباره الأمل الوحيد لاستيعاب الزيادة في عدد السكان. وسياسة مالتوس للنمو هي زيادة رأس المال المستثمر في القطاعات الصناعية والزراعية (سياسة النمو المتوازن). اي عندما تكون أهمية الترابط بين القطاعات الإنتاجية يمثل كل قطاع سوقاً لمنتجات القطاع الآخر ، ويشمل فشل أي قطاع خنق القطاع الآخر.(الحبيب، ١٩٨٥).

النمو الاقتصادي عند جوزيف شومبيتر (١٨٨٣ - ١٩٥٠) :

تتركز أفكاره الرئيسية على ما يلي:

- يحدث التطور في ظل النظام الرأسمالي في شكل قفزات متقطعة ودوافع غير متماسكة مصحوبة بفترات من الركود والرواج قصيرة الأجل ، بسبب الابتكارات من جانب المنظمين التي تزيد الإنتاج وتعزز النمو.

- يعتمد النمو على عاملين رئيسيين: الأول هو المنظم ، والثاني هو الائتمان المصرفي ، الذي يمنح ريادة الأعمال وإمكانيات الابتكار

- إعطاء المنظم أهمية خاصة كمفتاح للتنمية أو "الدينامو" فهو المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية. لذلك أعطى شومبيتر رأس المال البشري دورا هاما في النمو من خلال دور المنظم أو المبدع ، وهما مكونان لرأس المال البشري.

- لم يتفق شومبيتر مع النظرية الكلاسيكية على أن مصدر الاستثمار والمدخرات هو فقط فئة الرأسماليين حيث يتم تعريف الادخار على أنه الاستهلاك في المستقبل أو الاستثمار ، وبالتالي ليس من الضروري أن يكون المدخر نفس المستثمر. واتفقوا النيوكلاسيك على أن الادخار يرتبط بعلاقة مباشرة مع سعر الفائدة. كما أشار إلى العلاقة الإيجابية للدخل مع الادخار (الحبيب، ١٩٨٥)

٥. النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي (١٨٨٣ - ١٩٤٦):

تركز هذه النظرية على دور القطاعين العام والخاص في الاقتصاد ، أي الاقتصاد المختلط. حيث لا يتفق كينز مع السوق الحرة، ويؤمن بتدخل الدولة في بعض المناطق للتعويض عن أي نقص في الطلب الفعال ويمكن تلخيص النظرية الكينزية في النقاط التالية:

الطلب الفعال: وهو المحرك الرئيسي للدخل القومي وحجم العمالة ، وهو ما يضمن تشغيل طاقة إضافية وموارد بشرية معطلة (نزارى، ٢٠٠٨) ويتكون من:

الاستهلاك: إذا كان هناك ركود في الاستثمار ، يجب على المجتمع أن يرفع من الميل الحدي للاستهلاك (MPC) لأنه يشجع على زيادة الإنتاج والعمالة ، مما يزيد الدخل القومي بأكثر من الزيادة في الاستهلاك وفقاً لأثر المضاعف (الفقيه، ٢٠٠٨).

الاستثمار: حيث يعتمد الاستثمار على سعر الفائدة من ناحية والاكتفاء الهامشي لرأس المال من جهة اخرى، ويكون تأثيره على الاستثمار أكبر من تأثير سعر الفائدة ، حيث أن معدل الفائدة المنخفض في جو مليء بعدم اليقين من فرص الربح في المستقبل يؤثر سلباً على نفسية المستثمر الخاص. بحيث أن المستثمر متردد في الاستثمار. دعا كينز إلى عدم تنافس الاستثمار الحكومي للاستثمار الخاص ، ويكون دوره هو استكمال غياب الاستثمار الخاص. حيث يسهم دور الحكومة في المساعدة على زيادة ثقة المستثمرين في القطاع الخاص، ويجب ألا تدخل منافساً لهذا القطاع، بل تدخل كنشاط تعويضي وتحفيزي لزيادة تفاعل أعضاء المجتمع المحلي باستثمار المدخرات. (الجودة، ٢٠١٥)

سياسة التمويل بالعجز: يعتبر معدل الدخل القومي المنخفض مؤشراً على حالة النشاط الاقتصادي في المجتمع بسبب الافتقار إلى المدخرات الخاصة في تمويل الاستثمارات الجديدة ، وهنا يبرز دور الحكومة في زيادة الإنفاق العام ، مما يتسبب في عجز في الميزانية. التي يتم تمويلها من قبل النظام المصرفي. حيث إذا كان الاقتصاد الوطني أقل من المستوى الكلي للإنتاج، حيث يجب أن تهتم الحكومة بالاستثمار لتجنب وقوع الاقتصاد في حالة الانكماش. في هذه الحالة ، يجب اتباع الطريقة التي يكون فيها الإنفاق الحكومي أكبر من الضرائب (القرشي، ٢٠٠٧)

إحيائيات وسلبيات النمو الاقتصادي (بناي، ٢٠٠٨):

أ- الآثار الإيجابية للنمو الاقتصادي:

١. زيادة الدخل الحقيقي و بالتالي تحسين معيشة المواطنين
٢. توفير فرص عمل للمواطنين
٣. توفير السلع و الخدمات المطلوبة لاشباع حاجات المواطنين و تحسين المستوى الصحي و التعليمي و الثقافي
٤. تقليل الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين طبقات المجتمع
٥. تحسين وضع ميزان المدفوعات
٦. تسديد الديون أولاً بأول
٧. تحقيق الأمن القومي للدولة .

ب. الاثار السلبية للنمو الاقتصادي.:

١. تؤدي زيادة معدل النمو الاقتصادي إلى زيادة الحاجة لإنتاج سلع رأسمالية، ومن ثم توجيه الاستثمارات والموارد لها، مع الاهتمام برفع الاستثمار في كل من التعليم والتدريب؛ مما يؤدي إلى التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحالي؛ من أجل دعم الإنتاج المستقبلي.

٢. ظهور التلوث البيئي وازدحام المدن؛ الناتج عن تأثير النمو الاقتصادي سواءً في الدول النامية أو المتطورة.

٣. غياب الاستقرار في القطاع الاقتصادي؛ نتيجةً لظهور تقلبات واضحة بالفعاليات الاقتصادية كالبطالة وغيرها، ويرتبط ذلك مع حدوث النمو الاقتصادي بطريقة غير مستقرة.

العلاقة بين الاحتياطات الدولية والنمو الاقتصادي:

يوضح ظهور الأزمات المالية في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة هشاشة الأسواق والمؤسسات المالية في هذه البلدان ، ويمكن تفسير هذا الهشاشة جزئياً بالدور الضعيف للمنظمات المالية والنقدية. لذلك ، تم تصميم الأدوات لتجنب المتطلبات التنظيمية المكلفة. (Calvo et al., 2012) أن الاحتفاظ بالاحتياطات الدولية، يمكن أن ينظر إليه باعتباره يتضمن التعديل الوقائي Preventive Amendment ، مما يعكس الرغبة في التأمين الذاتي ومواجهة التوقفات غير المتوقعة في المستقبل (Aizenman and lee, 2006) إذ أن المستوى المناسب من الاحتياطات الدولية، توفر حافزاً للنمو الاقتصادي وتعزيز الإنتاج المحتمل والذي بدوره يمكن أن يحسن من آلية عمل السوق ومن ثم يقلل من اثر الأزمات المالية (Cheung and Qian, 2006) وبناءً على دافع التأمين والطلب الوقائي في الاحتياطات الدولية ، فإنه يعمل على تحقيق الاستقرار وزيادة الإنتاج ، ونتيجة لذلك يمكن أن يقلل من احتمال حدوث انخفاض في الإنتاج نتيجة التوقف المفاجئ أو الحد من انهيار الإنتاج عند حدوث توقف مفاجئ Sudden Stop. (Aizenman, 2005) إذ أن الانخفاض المفاجئ والكبير غير المتوقع في تدفقات رؤوس الاموال الدولية، هي الظاهرة التي تسمى بالتوقف المفاجئ (Calvo et al., 2012) وكما ذكرنا أعلاه، يمكن أن تساهم الاحتياطات الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تعزيز دور القطاعات الاقتصادية في البنية الاقتصادية في أوقات الأزمات، حيث يمكن استخدامها كحاجز للتغلب على الانخفاضات المحتملة في الناتج أو التدهور المحتمل. وان الدافع على الاحتياطات في هذه الحالة ينبع من دافع الطلب لأغراض الاحتياط. لذا يمكن القول بأن دافع الاحتياط يعد أحد الدوافع الأساسية في الطلب على الاحتياطات الدولية.

كما يمكن أن تساهم الاحتياطات الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال استخدام الجزء الفائض منها في الأوقات العادية لدعم المشاريع الواعدة والمكونة للهيكل الاقتصادي بهدف تحفيزها على زيادة الإنتاج عندما يتوفر الطلب الكافي في الداخل، أو لغرض زيادة الصادرات، وفي كلا الحالتين فإن الهدف المراد تحقيقه رفع مستوى النمو الاقتصادي. إن الدعم المقدم للمشروعات يمكن أن يكون مباشراً، خاصة في أوقات الأزمات، بتعويض الطرف المتضرر، أو بشكل غير مباشر عن طريق منح القروض الميسرة لها، أو إعفاء هذه المشاريع من ضرائبها، على أن يتم تعويض نقص الإيرادات في الأجل القريب جزئياً مع فائض الاحتياطات الدولية على أمل تحقيق إيرادات أعلى في المستقبل حالما تزدهر هذه المشاريع. وهذا يعني أن الاحتياطات الدولية يمكن استخدامها مباشرة لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال دعم بعض المشاريع الاقتصادية، خاصة المتأثرة في أوقات الأزمات أو الظروف الاستثنائية، أو استخدامها بشكل غير مباشر من خلال التسهيلات الائتمانية والإعفاءات الضريبية

السياسة النقدية :

السياسة النقدية هي واحدة من أهم أدوات السياسة الاقتصادية في البلدان، وقد ازداد الاهتمام بهذه السياسة مع تزايد الأزمات المالية وعدم الاستقرار الاقتصادي في العالم. كما ارتبط تطور فلسفة السياسة النقدية بتطوير الأفكار والنظريات الاقتصادية الحديثة (الدوري والسمرائي، ٢٠٠٦)

مفهوم السياسة النقدية :

تُعرّف السياسة النقدية بأنها الإجراء المتعمد للسلطات النقدية للسيطرة على النقد من خلال التوسع أو الانكماش من أجل تحقيق استقرار الأسعار بطريقة أساسية والمساعدة في الحفاظ على استقرار النمو الاقتصادي والعمالة. (الدوري والسمرائي، ٢٠٠٦). فيما يعرفه البعض كمجموعة من الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عملية إصدار النقد والرقابة الائتمانية بطريقة لا يمكن فصلها بين النقد والائتمان في التأثير الذي تحدثه هذه التدابير على حركات الأسعار (بني هاني، ٢٠٠٣). ويشير آخرون إلى السياسة النقدية باعتبارها مجموعة من الوسائل المطبقة من قبل السلطات النقدية التي تهيمن على الأعمال النقدية والائتمانية بغرض جعل مبالغ المال أو وسائل الدفع المتاحة للتكيف مع الظروف الاقتصادية عن طريق امتصاص السيولة الفائضة. أو عن طريق ضخ تدفق نقدي جديد في الاقتصاد (الدوري والسمرائي، ٢٠٠٦).

## أهداف السياسة النقدية :

هناك سلسلة من الاستراتيجيات المتكاملة التي تحدد الأدوات والأهداف الضرورية لبناء سياسة نقدية فعالة تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة ، بما في ذلك هذه الأهداف. (سحنون، ٢٠٠٤)

الاهداف التشغيلية: نظراً لعدم قدرة البنك المركزي على التأثير بشكل مباشر على الأهداف النهائية ، فمن الضروري استخدام الأهداف التشغيلية لمعدلات النمو لكل من: القاعدة النقدية وأسعار الفائدة قصيرة الأجل وسعر الصرف.

الاهداف الوسيطة: وهي ذلك الاهداف التي تؤثر على أسعار الفائدة طويلة الأجل وعرض النقد. ومن خلال التحكم في هذين الهدفين ، يمكن للسلطة النقدية المساهمة في تحقيق الأهداف النهائية ومن ثم الوصول إلى التأثير المطلوب وبما يتفق مع متطلبات الوضع الاقتصادي. (الدوري والسمرائي، ٢٠٠٦)

الاهداف النهائية: الأهداف النهائية هي تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي والمساهمة في تحقيق معدلات نمو كافية في جميع القطاعات الاقتصادية (الدوري والسمرائي، ٢٠٠٦). كما تهدف السياسة النقدية أيضاً إلى تثبيت قيمة العملة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل (بني هاني، ٢٠٠٣).

## المؤشرات الاقتصادية الكلية:

الحساب الجاري: يعتبر الحساب الجاري هو مكون هام في هيكل ميزان المدفوعات. ويعرض الحساب الجاري تدفقات السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين ، ويتكون من مجموعة هامة من الحسابات في ميزان المدفوعات. (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٨). وهو يتألف من جانبين هامين هما: الميزان التجاري وميزان الخدمات. وتكمن أهمية الحساب الجاري في أنه يوضح إجمالي الإنفاق الأجنبي في الناتج القومي الجاري ، لأنه يسجل صادرات السلع والخدمات الوطنية للبلد ويسجل نفقات الدولة على السلع والخدمات الدولية. (العيساوي، ٢٠٠٨)

التضخم: التضخم هو ظاهرة متعددة الوجوه ومتعددة الجوانب ، وتشمل آثارها تقريباً الجوانب الحقيقية والنقدية للاقتصاد ، وهو أحد الأسباب التي تؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي إذا ارتفع إلى مستويات عالية وهو أيضاً أحد أسباب فقدان الثقة في النظام الاقتصادي القائم. ويمكن تعريف التضخم على أنه زيادة مستمرة في المستوى العام للأسعار (صقر، ١٩٨٣). في الأدبيات الاقتصادية ، يأتي التضخم من مصدرين: الطلب الكلي بسبب التوسع النقدي والمالي

والعرض الذي لا يستجيب للطلب على عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي والعدد الكبير من الاختناقات. ومع زيادة الفجوة بين العرض والطلب، ترتفع الأسعار انعكاساً لارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج وتأثير شح الموارد (علي، ٢٠٠٩). بعض الناس يعتقدون أن التضخم هو زيادة في النقد نتيجة لزيادة مبلغ النقود (عرض النقود) عن حاجتهم الفعلية (الطلب على النقد). وهناك من يعتقد أن سبب التضخم هو مالي بسبب الزيادة في الإنفاق العام دون إنتاج حقيقي والبعض الآخر يرى انه يحدث نتيجة أسباب هيكلية نتيجة للتغيرات في هيكل الاقتصاد نتيجة لاعتماد برامج التنمية الاقتصادية (علي، ٢٠٠٩)

### الدراسات السابقة:

#### الدراسات العربية :

مغلاوي. (٢٠١٧) "أثر الدخل السياحي على احتياطي العملة الأجنبية في الأردن: دراسة قياسية"

هدفت الدراسة الى استقصاء أثر الدخل السياحي على احتياطي العملة الاجنبية في الاردن خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠٠٨) حيث تم تطبيق نموذج الانحدار المتعدد (صافي العملة الأجنبية) هو المتغير التابع (والدخول السياحي والصادرات) يمثل المتغيرات المستقلة وقد تم تقدير دالة صافي الاحتياطيات للعملة الصعبة وفقاً لطريقة المربعات الصغرى (OLS). ولقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين صافي الاحتياطيات الاجنبية وكل من الدخل السياحي والصادرات كما ان تأثير الدخل السياحي على احتياطيات العملة الدولية كان اكبر من تأثير الصادرات.

عفان (٢٠١٧) "الطلب على احتياطيات الصرف الأجنبي والاستقرار المالي في الدول النامية: دراسة حالة لمصر"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي والاستقرار المالي في مصر، في الأجلين القصير والطويل للفترة ١٩٧٥-٢٠١٥ باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ واختبارات الاستقرار للمعاملات المقدره. وتشير النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بينهما، أثر معنوي عكسي للاستقرار المالي على الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الأجل القصير، مما يؤكد على أهمية الدافع التحوطي في مصر، كما أن الاختلال في الطلب على الاحتياطي في مصر، يأخذ مدي زمني لا يقل عن خمس سنوات حتى يتم تصحيحه. وتؤكد النتائج أيضاً أن معظم الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في مصر، نتج من الاستثمار الأجنبي المباشر والدين الخارجي قصير الأجل ومعدل الفائدة، وبشكل فاق أثر تقلبات سعر الصرف وعجز الموازنة. وتؤيد النتائج ضرورة اتخاذ السياسات الاقتصادية اللازمة، لخفض الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في مصر.



كاظم و الحمدي (٢٠١٧) "واقع الاحتياطات الأجنبية ومعايير تحديد المستوى الأمثل لها في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤"

هدفت هذه الدراسة الى معرفة فاعلية ودور الاحتياطي الاجنبي في التأثير على الاداء الاقتصادي والتعرف على حجم وهيكل وتطور الاحتياطي الاجنبي في العراق خلال الفترة ما بين (٢٠٠٤ - ٢٠١٤). كما استخدمت الدراسة مجموعة من النسب المالية والاقتصادية للوصول الى نتائج الدراسة وكان اهمها طريقة Heller التي توصلت الدراسة من خلاله الى مجموعة من النتائج كان من اهمها انه يتوقف تحديد الحجم الامثل للاحتفاظ بالاحتياطات الرسمية على الهدف المجدد من الاحتفاظ بتلك الاحتياطات والذي يجب ان يحدده القائمين على تكوين وادارة الاحتياطات الرسمية في ضوء الوضع القانوني والسياسي والاقتصادي والمالي المتاح. وعدم توفر البيانات الشاملة حول الاحتياطات الرسمية والهدف من احتفاظ البنك المركزي العراقي بها قد صعب من امكانية تحديد الحجم الامثل من الاحتياطات الواجب الاحتفاظ بها ومن ثم قد ظهر تباين ملحوظ في النتائج. وواوصت الدراسة على ضرورة وضع استراتيجية من قبل البنك المركزي العراقي ووزارة المالية في ادارة وتكوين الاحتياطات الدولية. ثيأثير

حسني واخرون. (٢٠١٧) "دور الاحتياطات الدولية في استقرار المستوى العام لأسعار. العراق حالة دراسية"

هدفت هذه الدراسة الى توضيح تطور معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٨٨-٢٠١٤ ودور الاحتياطات الدولية في تخفيض معدلات التضخم عبر متغير سعر الصرف وطبيعة التأثير والتأثر القائمة بينهما. وتم استعمال نموذج (VAR) والذي يعتمد على مجموعة من الاختبارات، ومنها اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك والسببية . وتوصلت الدراسة الى ان الاحتفاظ بالحجم الكافي من الاحتياطات الدولية تحقق استقرار المستوى العام لأسعار كأحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي كما ان الطلب يربط الاحتياطات الدولية بشكل وثيق مع نظام سعر الصرف المتبع، اذ يزداد الطلب على الاحتياطات في الاقتصادات التي تعتمد انظمة التدخل في سعر الصرف، في حين يقل الطلب عليها لاجراض التدخل في الاقتصادات التي تعتمد نظام مرونة سعر الصرف. واوصت الدراسة بضرورة الاحتفاظ بالحجم الكافي من الاحتياطات الدولية مع الاخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الرئيسية وذات الصلة الوثيقة بالاستقرار الاقتصادي عند تحديد هذا الحجم. فضلاً عن إمكانية تكييف عملها وفقاً للمتغيرات والمتغيرات المستجدة.

البشير وآخرون (٢٠١٦) "السياسة النقدية على الاحتياطيات الأجنبية: المنهج النقدي لميزان المدفوعات" تهدف الدراسة إلى استقصاء آثار السياسة النقدية في المدينين القصير والطويل على الاحتياطيات الأجنبية في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢) وذلك ضمن إطار النظرية النقدية لميزان المدفوعات ومعادلة تدفق الاحتياطيات النقدية الأجنبية. ولتحقيق ذلك، تم استخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة بأسلوب اختبار الحدود للتكامل المشترك. وكشفت النتائج التطبيقية للدراسة عن وجود علاقة في المدى الطويل بين الاحتياطيات الأجنبية، ومحددات الطلب على النقود، وعرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) إضافة إلى ذلك، بينت النتائج أن معاملات المتغيرات في المدى البعيد جاءت متوافقة مع توقعات النظرية النقدية لميزان المدفوعات، إذ إن زيادة عرض النقد بالمفهوم الواسع له تأثيراً سلبياً ومقبولاً إحصائياً على الاحتياطيات الأجنبية، في حين أن زيادة كل من الدخل المحلي ومستوى الأسعار المحلي له تأثيراً إيجابياً ومقبولاً إحصائياً على الاحتياطيات الأجنبية. أما أسعار الفائدة المحلية فلها تأثيراً سلبياً ومقبولاً إحصائياً على الاحتياطيات الأجنبية، وهو ما يتفق مع المنهج النقدي لميزان المدفوعات

جاب الله (٢٠١٦) "تقدير العلاقة بين الادخار المحلي واحتياطي الصرف الأجنبي"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة الارتباطية بين نسبة الادخار المحلي إلى الناتج من جهة ونسبة احتياطي الصرف الأجنبي إلى الناتج من جهة أخرى خلال الفترة ما بين (٢٠٠٦ - ٢٠١١). واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد لمعرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إلى أن احتياطي الصرف الأجنبي ينشأ من الفوائض المحققة من ميزان المدفوعات. وهو إحدى أدوات سياسة الصرف التي يمكن بها تحقيق التوازن الكلي سواء الداخلي أو الخارجي. ويوجد أثر للاحتياطي الصرف الأجنبي على الكثير من المؤشرات الاقتصادية مثل المديونية الخارجية، الصادرات والواردات، الصناديق السياسية لكنه أثر أيضاً على الادخار المحلي لأن ودائع المؤسسات النفطية ترتفع لدى البنوك.

عبد القادر وبن علي (٢٠١٥) "العوامل المساهمة في تفضيل البنوك المركزية للعمليات الاحتياطية غير التقليدية- دراسة حالة الدولار الكندي"

يتم استثمار احتياطات الصرف الاجنبي للبنوك المركزية تقليديا في أصول سائلة مقومة بعمالات رئيسية معومة وهي الدولار الامريكي و اليورو الاوروي ودرجة اقل الجنيه الاسترليني والين الياباني والفرنك السويسري ومنذ بداية الازمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية الاوروبية ارتفعت بشكل ملحوظ حصة العملات الاحتياطية غير تقليدية المستثمر فيها احتياطات الصرف الاجنبي للبنوك المركزية وبخاصة الدولار الاسترالي والدوالر الكندي حيث بلغت ٦ % في سنة ٢٠١٢ وإزاء هذه الخلفيات هناك أدلة أولية أن البنوك المركزية بدأت في تنويع محافظها من احتياطات الصرف أجنبي إلى العملات غير التقليدية وبدرجة أعلى الدوالر الكندي حتى وان كان ذلك الزال بكميات منخفضة.

المقبول واخرون(٢٠١٥) أثر سياسات النقد الأجنبي في إجمالي الناتج المحلي لإقتصاد السودان في ٢٠٠٥-٢٠١٢

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر سياسات النقد الاجنبي علي إجمالي الناتج المحلي لاقتصاد السودان في الفترة من(٢٠٠٥م-٢٠١٢) واستخدم الباحث المنهج الوصفي وذلك لوصف البيانات و المنهج الاستنباطي مبني على أدوات التحليل الاحصائية المستخدمة في استنباط علاقات بين متغيرات البحث وصياغة الفرضيات والمنهج التحليلي: باستخدام الانحدار الخطي وذلك بالاستعانة بمعاملات الانحدار الذاتي لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. واهم ما توصل اليه الباحث انه تعدد سعر الصرف مؤثر أولي على ابتعاد الاقتصاد عن وضع توازن النقدي يحقق استقرار مستوى معيشة الفرد.

الجودة (٢٠١٥) "أثر الدين الخارجي على الاحتياطيات الاجنبية في الاردن: دراسة قياسية"

هدفت هذه الدراسة الى استقصاء أثر الدين الخارجي على الاحتياطيات الاجنبية في الاردن خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٣). ولاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة، تم تطبيق اختبار ديكي\* فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس - بيرون (PP). واطهرت النتائج ان المتغيرات غير الساكنة بمستوياتها ولكنها تصبح ساكنة بعد اخذ الفرق الاول عند المقطع. وتم تطبيق اختبار كوزوم (CUSUM and CUSUM of Square Test) لاستقصاء استقرارية معاملات النموذج. كما تم اجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة من خلال اسلوب اختبار الحدود (ARDL) واختبار جرينجر للسببية.

وتوصلت الدراسة الى نتائج وبشكل عام الى وجود أثر سلبي للدين الخارجي على الاحتياطيات الاجنبية في الاردن، وقد أظهرت النتائج ايضاً وجود علاقة سببية قصيرة الاجل ثنائية الاتجاه وطويلة الاجل بين الدين الخارجي والاحتياطيات الاجنبية. وبناء على النتائج التي توصلت اليها الدراسة باتباع كل من الحكومة والبنك المركزي لسياسة فعالة في ادارة الاحتياطيات الاجنبية والدين الخارجي معاً وعدم التوسع في استخدام الاحتياطيات الاجنبية لاغراض عجز الموازنة العامة وترشيد الانفاق الحكومي. وبالإضافة الى ذلك تشجيع فرص الاستثمار المحلي والاجنبي لجذب المزيد من العملات الاجنبية الصعبة.

طيبة (٢٠١٤) "فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطيات الصرف الأجنبي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١" هدفت هذه الدراسة الى تقييم مدى فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في احتياطيات الصرف الاجنبي خلال الفترة من وقد أدى تراكم هذه الاحتياطيات خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٠٠ إلى زيادة الاصول الاجنبية الصافية لبنك الجزائر، حيث ساهمت هذه الزيادة في صافي الاصول في زيادة العرض النقدي الذي كان سببا في عدم استقرار الاسعار (ارتفاع الأسعار). هذه الاحتياطيات بالادوات النقدية التقليدية (إعادة الخصم، الاحتياطي الالزامي، عمليات السوق المفتوحة) التي كانت أقل فعالية، مما جعله يلجأ إلى استخدام أدوات جديدة مثل أداة استرجاع السيولة، التسهيلات الدائمة و تحويل ودائع الخزينة من البنوك إلى بنك الجزائر منذ ظهور فائض السيولة في السوق النقدية في ٢٠٠٢، وساهمت هذه الادوات في امتصاص فائض السيولة بنسب تراوحت بين ٢٠% و ٤٠% من إجمالي فائض السيولة.

الشريف و مرغيت (٢٠١٤) "إدارة احتياطيات النقد الأجنبي في الجزائر: الفرص و التحديات"

هدفت هذه الدراسة الى تحليل سياسة إدارة احتياطي النقد الأجنبي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة وخاصة في ضوء الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، حيث تستعرض بعضاً من جوانب الجدال الدائرة حول مدى تأثير جزء من هذه الاحتياطيات بتداعيات هذه الأزمة. إضافة إلى ذلك تستخدم الدراسة المؤشرات التقليدية المعتمدة في قياس مدى كفاية الاحتياطيات لإبراز إن كانت احتياطيات الجزائر في مستوى كافي وذلك من زاوية الاحتياط للمستقبل. ولعل أحد أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الورقة هو أن المستويات الحالية لاحتياطيات الجزائر في مستوى مريح وامن باعتبارها تتعدى كل المقاييس والمعايير الدولية، وتبقى أحد أهم التحديات التي تواجه السلطات الجزائرية هو كيفية الوصول إلى تبني السياسات السليمة في إدارة هذه الاحتياطيات باعتبارها ضرورة لتعزيز السياسات والممارسات التي من شأنها المساهمة في الاستقرار والشفافية والحد من مواطن الضعف الخارجية.

الفقير(٢٠٠٨) "أثر التدفقات الرأسمالية على الاحتياطات الأجنبية الدولية في ظل التكامل المالي المتزايد: حالة الأردن"

تناولت هذه الدراسة أثر التدفقات الرأسمالية على الاحتياطات الأجنبية الدولية في الأردن في ضوء التكامل المالي المتزايد خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٧ فمع النمو الكبير والمتزايد في حجم تدفقات رؤوس الأموال الدولية في ظل عولمة الأسواق المالية الدولية يزداد خطر التقلبات المفاجئة والتي قد تؤدي إيقاف أو عكس التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى الاقتصاد الأردني مع ازدياد انفتاحه وتكامله مع أسواق رأس المال الدولية منذ عقد التسعينات، مما يستلزم الاحتفاظ بمخزون احتياطي من العملات الأجنبية لمواجهة مثل هذه الأزمات. وقد تم دراسة الاحتياطات الأجنبية الدولية في الأردن من حيث مكوناتها، وتطورها خلال فترة الدراسة، وكفاية هذه الاحتياطات، وأبرز محددات الطلب عليها. كما تم توضيح سلوك التدفقات الرأسمالية، ومكوناتها، وتطورها خلال فترة الدراسة، وتوضيح مفهوم التكامل المالي، ومقاييسه، وتطوره خلال فترة الدراسة. وقامت الدراسة بقياس وتحليل أثر التفاعل بين التدفقات الرأسمالية والتكامل المالي على الاحتياطات الأجنبية الدولية في الأردن، مع الأخذ بعين الاعتبار أبرز محددات الطلب على الاحتفاظ بمخزون من هذه الاحتياطات، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS (Squares Least Ordi وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات كان من أبرزها أن البنك المركزي الأردني يحتفظ بمستوى كافي ومريح من الاحتياطات الأجنبية الدولية بالاستناد إلى كافة المقاييس. كما توصلت إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدفقات الرأسمالية على الاحتياطات الأجنبية في ضوء التكامل المالي المنخفض نسبياً في الفترة (١٩٨٠-١٩٩٤) بينما أثرت التدفقات الرأسمالية بشكل إيجابي ومعنوية على تراكم الاحتياطات الأجنبية الدولية في ضوء التكامل المالي المتزايد في الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٧) خاصة بعد توجه البنك المركزي الأردني إلى بناء مخزون قوي من الاحتياطات الأجنبية الدولية في أعقاب تعرض الأردن للأزمة المالية في أواخر الثمانينات، وربط الدينار الأردني بالدولار الأمريكي عام ١٩٩٥. كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من حجم الاقتصاد والطلب الاستيرادي، والعمق المالي للاقتصاد الأردني في زيادة الطلب على الاحتفاظ بمخزون احتياطي من العملات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك فقد تبين عدم وجود أثر كبير لحدوث توقف أو عكس في التدفقات الرأسمالية على الاحتياطات الأجنبية الدولية. وأوصت الدراسة باستمرار في سياسة البنك المركزي التحوطية من خلال الاحتفاظ بمخزون ملائم من الاحتياطات الأجنبية، والاستمرار في سياسة الربط للدينار الأردني بالدولار الأمريكي، والاستمرار بالسياسات التحريرية الجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية.

Allegret and Allegret (2018) "The role of international reserves holding in buffering external shocks"

هدفت هذه الورقة الى معرفة العلاقة غير الخطية المحتملة بين احتياطات النقد الأجنبي ومقاومة الاقتصاد الكلي للصدمات. بالنسبة لعينة من ٩ اقتصادات ناشئة، حيث نقيم إلى أي مدى يسمح تراكم الاحتياطات الدولية بتخفيف الآثار السلبية للصدمات الخارجية على فجوة الناتج. في حين يركز جزء كبير من الكتابات على الأزمة المالية العالمية ، فإننا نقوم بالتحقيق في هذه المسألة من خلال النظر في فترتين فرعيتين: ١٩٩٥-٢٠٠٣ و ٢٠٠٤-٢٠١٣. نقوم بتطبيق نموذج VAR (TVAR) حيث يسمح للهيكال بالتغيير إذا ان متغير يتجاوز عتبة محددة معينة. ونجد أن فعالية الاحتفاظ الاحتياطي لتحسين قدرة الاقتصادات المحلية على الصمود قد زادت بمرور الوقت. ومن ثم ، يجب أن تكون العوائد المتناقصة لاحتياطي النقد الأجنبي مؤكدة في المؤلفات السابقة.

Yamaka and Sriboonchitta (2017) "Has the accumulation of foreign reserves protected the Thai economy from financial crisis? An approach of empirical likelihood"

هدفت هذه الدراسة الى تحليل تأثير تراكم الاحتياطات الدولية للنمو الاقتصادي في تايلاند. ومن أجل تقدير هذا التأثير، استخدمنا نموذج انحدار kink الذي لديه القدرة على التقاط هيكل تغير في العلاقة بين تراكم الاحتياطات الدولية والنمو الاقتصادي، فضلا عن تحديد نقطة ارتباط العلاقة بينهما. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق من أن افتراض الوضع الطبيعي قد يؤدي إلى صعوبة تحديد التوزيع الصحيح للخطأ للنموذج. وبالتالي، قد لا يكون تقدير الاحتمال الأقصى دقيقا. في هذا البحث، نحقق في استخدام نهج الاحتمالات التجريبية كحل لهذه المشكلة. لفحص أداء هذه التقديرات، نقوم بإجراء محاكاة و ستودايوس التجربة. ثم يتم تطبيق هذا النهج لتحليل تأثير تراكم الاحتياطات الدولية على النمو الاقتصادي في تايلاند.

2017) "Effects of Changes in Foreign Exchange Reserves and (Rahman and Banerjee  
Real Effective Exchange Rate on Industrial Output Growths in Bangladesh"

هدفت هذه الدراسة الى دراسة آثار احتياطات النقد الأجنبي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي على الناتج الصناعي في بنغلاديش. وتستخدم هذه الدراسة البيانات الفصلية من ١٩٨١ إلى ٢٠١٤. حيث تم تطبيق الإجراء ARDL القياسية و VECM. على كل من DF-GLS و Ng-Perron و تظهر اختبارات الكفاءة عدم ثابتة من كل متغير في مستوى السجل مع السلوك. وتوفر تقديرات ARDL دليلا على التكامل المشترك بين المتغيرات. وتؤكد تقديرات VECM التقارب مع وتيرة معتدلة من التكيف نحو التوازن على المدى الطويل. اما المدى القصير فان تأثير صافي التفاعلية من الاحتياطات الدولية على الصناعة

Tiwari and Kyophilavong (2017) "Exchange Rates and International Reserves in  
India: A Frequency Domain Analysis"

تهدف هذه المقالة إلى دراسة العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي (REER) والاحتياطي الدولي في الهند من خلال تطبيق اختبار السببية الثنائية المتغير ثنائي المشروط والحجم المشروط لـ Granger في إطار نطاق التردد الذي اقترحه (Breitung and Candelon, 2006). حيث ان المتغيرات التي تم تضمينها لتكييف مجال التردد هي مؤشر الإنتاج الصناعي وأسعار الأسهم ومؤشر المنتج بالجملة. ووجدت نتائج الدراسة ان السببية الدورية في الأعمال الجارية من الإحتياطي الدولي إلى REER للترددات بين ٠.٠١ و ١.٦٣ والتي تقابل دورات الأشهر الأربعة والأعلى في الهند. حيث ان النتائج لها تأثير قوي على انعكاسات السياسة على الهند وعلى أي بلد على حد سواء.

Kashif et al. (2017) "Dynamics of Algeria's international reserves"

الغرض من هذه الورقة هو استكشاف محددات الاحتياطات الدولية في الجزائر باستخدام النمو الاقتصادي ومتغيرات سعر الصرف الفعلية الحقيقية. استخدمت الصحيفة البيانات الربع سنوية من عام ١٩٨٥ حتى عام ٢٠١٤ إلى الربع الرابع من ٢٠١٤. تستخدم الدراسة نهج التأخر التلقائي الموزع (ARDL) المعروف باسم طريقة اختبار الحدود. و تقنية ARDL يعمل بشكل جيد لدراسات عينة صغيرة أيضا. تقوم الدراسة الحالية بتقييم تأثير النمو الاقتصادي وأسعار الصرف الفعلية الحقيقية على الاحتياطات الدولية في الجزائر من خلال تقييم ديناميكيات المدى القصير والبعيد على حد سواء. وتؤسس الدراسة علاقة طويلة الأمد بين الاحتياطات الدولية والنمو الاقتصادي والتبادل الفعلي الحقيقي. ووجدت الدراسة أن النمو الاقتصادي له تأثير إيجابي على الاحتياطات الدولية في حين أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يظهر تأثيراً سلبياً.

Gupta et al. (2014) "Forecasting China's foreign exchange reserves using dynamic model averaging: The roles of macroeconomic fundamentals, financial stress and economic uncertainty"

طورت هذه الدراسة نموذجاً لدراسة العوامل المحتملة للتنبؤ بنمو احتياطات الصين من النقد الأجنبي التي تتعلق بالتجارة الصينية والعالمية والمالية والمخاطر (عدم اليقين) على وجه التحديد، من خلال المقارنة مع نماذج بديلة أخرى، وتبين لنا أن المتوسط الديناميكي نموذج (DMA) والنموذج ديناميكي (DMS) تتفوق ليس فقط على النماذج الخطية (مثل المشي العشوائي، OLS-AR-AR) ولكن أيضاً نموذج BMA المتوسط (DMS) نموذجاً لدراسة احتمال تنبؤات نمو تلك الاحتياطات. و يعتبر نموذج DMS هو الأفضل عموماً عبر جميع آفاق التوقعات. في حين أن بعض أجهزة التنبؤ أكثر أهمية من غيرها على آفاق التنبؤ، هناك عدد قليل من التي تقف أمام اختبار الزمن. و فارق سعر الفائدة بين الولايات المتحدة والصين لديه تنبؤ متفوق السلطة بين ١٣ التنبؤات النظر فيها، تليها سعر الصرف الفعلي الاسمي و انتشار أسعار الفائدة لمعظم آفاق التوقعات. براعة التنبؤية النسبية للنفط والنحاس أسعار بديلة، اعتماداً على دورات السلع. وتقدم أيضاً آثار السياسات.

Cheung and Ito (2009) "A cross-country empirical analysis of international reserves"

هدفت هذه الدراسة الى اجراء تحليلاً تجريبياً شاملاً لمحددات الاحتياطات الدولية باستخدام بيانات من أكثر من ١٠٠ اقتصاد خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٥. حيث تم النظر في أربع مجموعات من المحددات، وهي المتغيرات الكلية التقليدية، والمتغيرات المالية، والمتغيرات المؤسسية، والمتغيرات الوهمية التي تتحكم في خصائص الاقتصادات الفردية. ووجدت الدراسة ان هناك علاقة بين الاحتياطات الدولية ومحدداتها تختلف اختلافاً كبيراً بين الاقتصادات المتقدمة والنامية وليست مستقرة بمرور الوقت. وتشير النتائج أيضاً أن التقدير إلى أن الاقتصاد المتطور يميل خاصة خلال الفترة الأخيرة إلى الاحتفاظ بمستوى أدنى من الاحتياطات الدولية من المستوى الإجمالي. علاوة على ذلك ، لا يوجد سوى دليل محدود على أن اقتصادات شرق آسيا ، بما في ذلك الصين واليابان، تجمع كمية مفرطة من الاحتياطات الدولية.



Dania and Spillan (2008) "International currency reserves in emerging market economies: does India have enough?"

تهدف الدراسة إلى توضيح كيف يمكن وضع هذه الاحتياطيات نحو نمو فعال من خلال تنفيذ سياسات أفضل لإدارة الاحتياطي والدين. تستخدم الدراسة طرق تحليل نسبية ومقارنة ، وتطبق هذه الطرق على حالة الاحتياطيات النقدية الهندية الدولية. قدمت هذه الطرق رؤية واضحة لاحتياطيات الهند الدولية وكيف يمكن تحديد نقاط الضعف في الاحتياطيات. استناداً إلى المعايير المقترحة ، تشير النتائج إلى أن الهند قد تحتفظ باحتياطيات تزيد على المتطلبات المقترحة.

Chen and Lei (2007) "An empirical assessment on China's optimal foreign exchange reserve: 1985-2004"

تحلل هذه الدراسة المقياس الأمثل للصين في احتياطي العملات الدولية خلال ١٩٨٥ - ٢٠٠٤ مع نسبة واحدة ونسبة التوليف. ويبين تحليل النسبة الفردية أن احتياطي الصين من النقد الأجنبي إلى الواردات تجاوز ٤٠ في المائة بعد سعر الصرف الأجنبي الموحد في عام ١٩٩٤. ونسبة الاحتياطي الأجنبي إلى العرض النقدي مرتفعة حيث بلغت ٢٣.٨ في المائة وستتجاوز ٢٥ في المائة من التأهب الدولي في عام ٢٠٠٥. الاحتياطي الأجنبي إلى نسبة الديون تجاوزت إلى حد كبير ٣٠ في المئة من اليقظة الدولية. ونسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ورصيد الحساب الجاري زائداً نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي هي خارج نطاق اليقظة الدولية في معظم السنوات. يبين تحليل نسبة التوليف أن احتياطي النقد الأجنبي الحقيقي للصين تجاوز طلب العملات الدولية من الديون ، والاستثمار الأجنبي المباشر ، والاستيراد خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٤ ، وأن النسبة المتجاوزة تقرب من ٩٠ في المائة في عام ٢٠٠٤. وتناقش هذه الدراسة أيضاً تأثير هروب رأس المال بعد عام ١٩٩٥. والمال الساخن الدولي بعد عام ٢٠٠٢ إلى الصين الحجم الأمثل للعملات الدولية.

Aizenman and Lee (2007) "International reserves: precautionary versus mercantilist views, theory and evidence"

تختبر هذه الدراسة أهمية الدوافع الاحترازية في المحاسبة عن اكتناز الدول النامية للاحتياطيات الدولية وتوفر نموذجاً يحدد مقدار مكاسب الرفاهية من الإدارة المثلى للاحتياطيات الدولية. في حين أن المتغيرات المرتبطة بالدوافع التجارية تُعد ذات دلالة إحصائية ، فإن أهميتها الاقتصادية في المحاسبة عن اكتناز الاحتياطي قريبة من الصفر وتتقزم بمتغيرات أخرى. وعموماً ، فإن النتائج التجريبية تتماشى مع الطلب الاحترازي. وقد تم تحديد آثار الأزمات المالية المحلية ، وزيادة تخزين احتياطي في أعقاب الأزمات في الغالب في البلدان الواقعة في المنطقة المتضررة ، ولكن ليس في مناطق أخرى. كما نتحرى عن الأساس الجزئي للطلب التحوطي ، حيث وسعنا نموذج دياموند وديفيغ (١٩٨٣) إلى اقتصاد سوق مفتوح ، حيث تمول البنوك مشروعات طويلة الأجل ذات ودائع قصيرة الأجل. نحدد الظروف التي تؤدي إلى طلب احتياطي كبير للاحتياطيات الدولية ، وتوفير التأمين الذاتي ضد الآثار السلبية الناتجة عن التوقف المفاجئ وصدّات هبوب رأس المال. سيكون هذا هو الحال إذا كان التصفية المبكرة للمشروعات طويلة الأجل مكلفاً ، ودمج الاقتصاد فعلياً مع النظام المالي العالمي ، وبالتالي فإن التوقف المفاجئ وهروب رأس المال قد يقللان من الودائع بشكل حاد. نظهر أن مكاسب الرفاهية من الإدارة المثلى للاحتياطيات الدولية هي من حجم من الدرجة الأولى ، مما يقلل من تكلفة الرفاه للصدمات السيولة من الدرجة الأولى إلى حجم من الدرجة الثانية.

## الفصل الثالث : الاحتياطيات الدولية والنتاج المحلي الاجمالي

المقدمة:

تناول هذا الفصل تطور الاحتياطيات الدولية والنتاج المحلي الاجمالي في الاردن خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠١٧)

(٢٠١٧)

تطور الاحتياطيات الدولية في الاردن للفترة (٢٠١٧-١٩٩٣):

يوضح الجدول رقم (١.٣) تطور الاحتياطيات الدولية في الاردن خلال فترة (٢٠١٧-١٩٩٣)

| السنة | الاحتياطيات الدولية ( بالمليون دينار أردني) |
|-------|---|
| 1993  | 413   |
| 1994  | 303   |
| 1995  | 303   |
| 1996  | 494   |
| 1997  | 1200  |
| 1998  | 829   |
| 1999  | 1412  |
| 2000  | 1959  |
| 2001  | 1828  |
| 2002  | 2478  |
| 2003  | 3361  |
| 2004  | 3420  |
| 2005  | 3363  |

|         |      |
|---------|------|
| 4326.7  | 2006 |
| 4871.4  | 2007 |
| 5490.5  | 2008 |
| 7713    | 2009 |
| 8679.1  | 2010 |
| 7465.2  | 2011 |
| 4702.5  | 2012 |
| 8512    | 2013 |
| 9981.9  | 2014 |
| 10034.8 | 2015 |
| 9134.1  | 2016 |
| 8687    | 2017 |

شهدت الاحتياطيات الدولية في الاردن تطوراً ملحوظاً خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠١٧) حيث بلغت في عام ١٩٩٣ (٤١٣) مليون دينار بينما بلغت في عام ٢٠١٧ (٨٦٨٧) مليون دينار. وهذا بين النمو المتزايد للاحتياطيات الدولية خلال هذه الفترة مما يعزز ذلك ثبات العملة المحلية من خلال الاصول الخارجية ومساعدة الحكومة في ملاقات احتياجاتها من الصرف الاجنبي والتزامات الدين الخارجي. كما يعزز ذلك الى وجود قدر كافي من الاحتياطيات الدولية لمواجهة الكوارث المحلية ولاغراض الطوارئ. كما ايضاً تعمل على الحد من تأثير العوامل الخارجية من خلال تعزيز السيولة من العملة الاجنبية لامتناس الصدمات خلال فترة الازمات او عند تقلص فرص الحصول على الاقتراض.

تطور الناتج المحلي الاجمالي في الاردن للفترة (١٩٩٣-٢٠١٧) :

يوضح الجدول رقم (٢.٣) تطور الناتج المحلي الاجمالي في الاردن خلال فترة (١٩٩٣-٢٠١٧)

| السنة | الناتج الاجمالي المحلي (بالمليون دينار أردني) |
|-------|---|
| 1993  | 3885.2  |
| 1994  | 4359.2  |
| 1995  | 4714.73                                       |
| 1996  | 4912.21                                       |
| 1997  | 5137.55                                       |
| 1998  | 5609.84                                       |
| 1999  | 5778.07                                       |
| 2000  | 5998.6  |
| 2001  | 6363.7  |
| 2002  | 6794  |
| 2003  | 7228.8  |
| 2004  | 8090.7  |
| 2005  | 8925.4  |
| 2006  | 10675.37                                      |
| 2007  | 12131.43                                      |
| 2008  | 15593.41                                      |

|          |      |
|----------|------|
| 16912.21 | 2009 |
| 18762.01 | 2010 |
| 20476.59 | 2011 |
| 21965.5  | 2012 |
| 23851.6  | 2013 |
| 25437.14 | 2014 |
| 26637.4  | 2015 |
| 27444.9  | 2016 |
| 28448.5  | 2017 |

شهد الناتج المحلي الاجمالي في الاردن تذبذباً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠١٧-١٩٩٣) حيث بلغت في عام ١٩٩٣ (٣٨٨٥.٢) مليون دينار بينما بلغت في عام ٢٠١٧ (٢٨٤٤٨.٥). ويعود ذلك الى عدة اسباب منها انخفاض الدعم الخارجي للاردن، واحداث الربيع العربي التي ادت الى انخفاض حجم الصادرات مقارنة بالواردات.

#### ملخص الفصل :

ناقش هذا الفصل تطور الاحتياطيات الدولية والناتج المحلي الاجمالي في الاردن خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠١٧)، وسوف نتاقش الدراسة في الفصل التالي التحليل الاحصائي ونتائج الدراسة.

## الفصل الرابع : منهجية الدراسة والتحليل

مقدمة :

تناول هذا الفصل مصادر جمع البيانات ومتغيرات الدراسة وجداول الاحتياطات الدولية والنتائج المحلي الاجمالي الاردني ومعدلات النمو وعرض النتائج التي توصل اليها الباحث بعد جمع البيانات من خلال تقارير البنك المركزي الاردني.

مصادر جمع البيانات:

تأتي بيانات هذه الدراسة من البيانات الثانوية على النحو التالي:

الكتب والمجلات والرسائل الجامعية المنشورة على الإنترنت أو من مكتبة الجامعة.

بيانات الاحتياطات الدولية والنتائج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للفترة (١٩٩٣-٢٠١٧) وهي الفترة التي تم ايجاد بياناتها المالية في تقارير البنك المركزي الاردني.

منهجية الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة منهج التحليل الوصفي، حيث تم جمع البيانات المتعلقة بالاحتياطات الدولية والنتائج المحلي الاجمالي الاردني وحساب معدلات النمو لها وتمثيل العلاقة بالرسومات وجداول والتعليق عليها.

متغيرات الدراسة:

تتكون متغيرات الدراسة من متغيرين رئيسين هما :

١- الاحتياطات الدولية في الاردن للفترة (١٩٩٣ - ٢٠١٧).

وقد تم احتساب معدل النمو في الاحتياطات الدولية على النحو التالي:

$$\text{Growth} = \frac{X2 - X1}{X1} \text{ حيث: Growth: معدل النمو. } X2: \text{ قيمة الاحتياطات الدولية في السنة } t.$$

$X1$ : قيمة الاحتياطات الدولية في السنة  $t-1$ .

٢- الناتج المحلي الاجمالي في الاردن للفترة (١٩٩٣ - ٢٠١٧).

وقد تم احتساب معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي على النحو التالي:

$$\text{Growth} = \frac{X2 - X1}{X1}$$

حيث:

Growth: معدل النمو.

X2: قيمة الناتج المحلي الاجمالي في السنة t.

X1: قيمة الناتج المحلي الاجمالي في السنة t-1.

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

جدول (١.٤) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

| المتغير                | اقل قيمة      | اعلى قيمة      | الوسط الحسابي  | الانحراف المعياري |
|------------------------|---------------|----------------|----------------|-------------------|
| الاحتياطات الدولية     | 303,000,000   | 10,034,800,000 | 4,438,448,000  | 3,396,000,64      |
| الناتج المحلي الإجمالي | 3,885,200,000 | 28,448,500,000 | 13,045,362,400 | 8,586,138,999     |

يظهر من الجدول (١.٤) ان الاحتياطات الدولية في الاردن كانت بالمتوسط ٤.٤٣٨ مليار دينار اردني خلال فترة الدراسة بانحراف معياري مقداره ٣.٣٩٦ مليار دينار اردني في حين كانت اكبر قيمة ١٠.٠٣٤ مليار دينار اردني واقل قيمة ٣٠٣.٠ مليون دينار اردني، اما الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ بالمتوسط ١٣.٠٤٥ مليار دينار اردني وبانحراف معياري ٨.٥٨٦ مليار دينار اردني واعلى قيمة ٢٨.٤٤٨ مليار دينار اردني واقل قيمة ٣.٨٨٥ مليار دينار اردني. ويظهر من خلال الجدول ان الناتج المحلي الاجمالي كان اكثر تقلبا من الاحتياطات الادولية وهذا يعود الى التقلبات الاقتصادية التي مرت بها الاردن والاقتصاد الدولي عموما.

تحليل العلاقة بين الاحتياطات الدولية والناتج المحلي الاجمالي باستخدام الانحدار الخطي البسيط

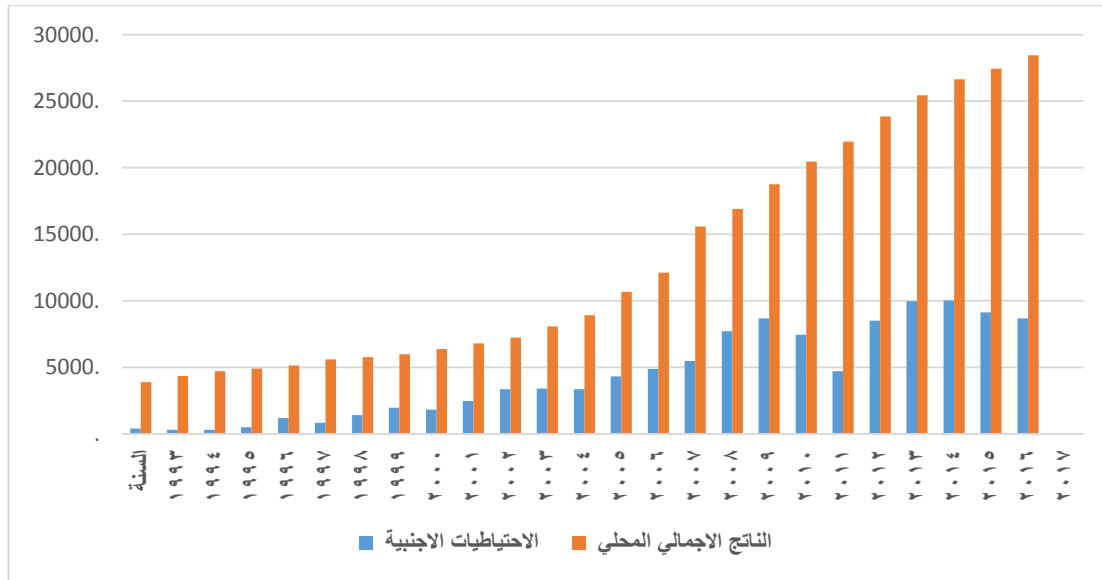


جدول رقم (٢.٤) علاقة الاحتياطيات الدولية بالنتاج المحلي الاجمالي

| Sig   | T      | B       | المتغير المستقل     | المتغير التابع         |
|-------|--------|---------|---------------------|------------------------|
| 0.000 | 11.988 | 2.14    | الثابت              | النتاج المحلي الإجمالي |
| 0.000 | 10.639 | 0.545   | الاحتياطيات الدولية |                        |
|       |        | 0.000   | Sig                 |                        |
|       |        | 0.831   | R2                  |                        |
|       |        | 113.183 | F                   |                        |

يوضح الجدول رقم (2) ان هنالك علاقة ايجابية بين الاحتياطيات الدولية والنتاج المحلي الاجمالي عند مستوى الدلة  $\alpha \leq 5\%$ ، خلال فترة الدراسة اي ان كلما ارتفع الاحتياطيات الدولية ارتفع النمو الاقتصادي او الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب ارتفاع صادرات وواردات الدولة من السلع المحلية المنتجة. حيث تم معالجة البيانات من خلال استخدام دالة Ln.

شكل رقم (١) العلاقة بين الاحتياطيات الدولية والنتاج المحلي الاجمالي



المصدر: اعداد الباحث

البيانات المتعلقة بالاحتياطيات الدولية ونسبة النمو فيها :

جدول رقم (٣.٤) البيانات المتعلقة بالاحتياطيات الدولية ونسبة النمو للفترة (١٩٩٣-٢٠١٧)

| السنة | الاحتياطيات الدولية ( دينار أردني ) | معدل النمو السنوي % |
|-------|-------------------------------------|---------------------|
| 1993  | 413                                 | -                   |
| 1994  | 303                                 | -26.6               |
| 1995  | 303                                 | 0                   |
| 1996  | 494                                 | 63.04               |
| 1997  | 1200                                | 142.9               |
| 1998  | 829                                 | -30.9               |
| 1999  | 1412                                | 70.3                |
| 2000  | 1959                                | 38.7                |
| 2001  | 1828                                | -6.7                |
| 2002  | 2478                                | 35.6                |
| 2003  | 3361                                | 35.6                |
| 2004  | 3420                                | 1.8                 |
| 2005  | 3363                                | -1.7                |
| 2006  | 4326.7                              | 28.7                |
| 2007  | 4871.4                              | 12.6                |
| 2008  | 5490.5                              | 12.7                |

|       |         |      |
|-------|---------|------|
| 40.5  | 7713    | 2009 |
| 12.5  | 8679.1  | 2010 |
| -0.14 | 7465.2  | 2011 |
| -0.37 | 4702.5  | 2012 |
| 0.81  | 8512    | 2013 |
| 17.3  | 9981.9  | 2014 |
| ٠.٥٣  | 10034.8 | 2015 |
| -8.98 | 9134.1  | 2016 |
| -4.9  | 8687    | 2017 |

المصدر : من اعداد الباحث

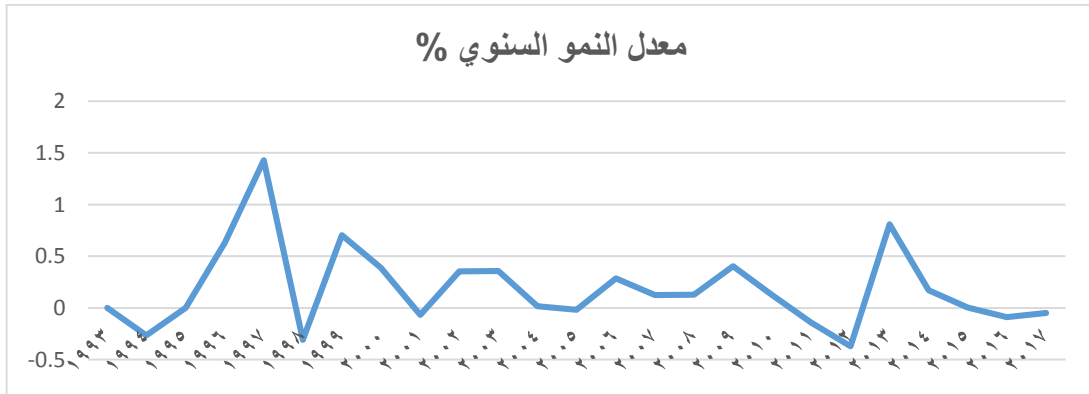
يظهر من الجدول السابق ان معدل النمو في الاحتياطات الدولية الدولية في سنة ١٩٩٤ انخفض عن السنة السابقة بنسبة ٢٦.٦% واستقرت نسبة النمو في سنة ١٩٩٥ ثم ارتفعت في عام ١٩٩٦ الى ٦٣.٠٤% ثم عاود الارتفاع في سنة ١٩٩٧ الى ١٤٢.٩%. وقد يعزى سبب الارتفاع خلال هذه الفترة من خلال شراء العملات الدولية وتثبيت سعر الدولار وورود حوالات اجنبية الى المملكة. وان معدل النمو في الاحتياطات الدولية الدولية في سنة ١٩٩٨ انخفض عن السنة السابقة بنسبة ٣٠.٩% ثم ارتفعت في عام ١٩٩٩ الى ٧٠.٣% ثم ارتفع في سنة ٢٠٠٠ بنسبة ٣٨.٧% ثم عاود الانخفاض في عام ٢٠٠١ حتى وصلت النسبة ٦.٧%- ثم ارتفعت في عام ٢٠٠٢ الى ٣٥.٦%. وقد يعزى سبب التقلبات خلال هذه الفترة الى الظروف الاقتصادية التي مرت بها الاردن من نتيجة انهيار بنك البتراء وازمة الدينار الاردني وتراجع قيمته مقابل الدولار.

وان معدل النمو في الاحتياطات الدولية الدولية في سنة ٢٠٠٣ نما عن السنة السابقة بنسبة ٣٥.٦% ثم ارتفع معدل النمو في عام ٢٠٠٤ بنسبة ١.٨% ثم انخفضت في سنة ٢٠٠٥ بنسبة ١.٧%- وعاود الارتفاع في عام ٢٠٠٦ بنسبة ٢٨.٧% ثم ارتفعت في عام ٢٠٠٧ بنسبة ١٢.٦% عن السنة السابقة.

وقد يعزى سبب الارتفاع خلال هذه الفترة بان الاردن تلقت مساعدات اجنبية وزادت من سلة عملاتها من خلال شراء العملات الدولية. وان معدل النمو في الاحتياطيات الدولية في سنة ٢٠٠٨ ارتفع عن السنة السابقة بنسبة ١٢.٧% ثم ارتفع معدل النمو في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٤٠.٥% ثم ارتفع في سنة ٢٠١٠ بنسبة ١٢.٥% ثم انخفض في عام ٢٠١١ بنسبة ٠.١٤%- ثم عاود الانخفاض في عام ٢٠١٢ بنسبة ٠.٣٧%- عن السنة السابقة. وقد يعزى سبب الانخفاض خلال هذه الفترة للازمة المالية العالمية والتي تأثر الاردن بها وعانى منها لاكثر من ٥ سنوات. وان معدل النمو في الاحتياطيات الدولية في سنة ٢٠١٣ ارتفع عن السنة السابقة بنسبة ٠.٨١% ثم ارتفع معدل النمو في عام ٢٠١٤ بنسبة ١٧.٣% ثم ارتفع في سنة ٢٠١٥ بنسبة ٠.٥٣% ثم انخفض في عام ٢٠١٦ بنسبة ٨.٩٨%- ثم عاود الانخفاض في عام ٢٠١٧ بنسبة ٤.٩%- عن السنة السابقة. وقد يعزى سبب الانخفاض خلال هذه الفترة لازمة الربيع العربي وازمة اللجوء السوري.

ومن اجل امكانية وصف هذه البيانات ومعدلات النمو فيها فان الشكل التالي يوضح النمو في الاحتياطيات الدولية لكل سنة.

شكل رقم (٢) معدل النمو السنوي للاحتياطيات الدولية



جدول رقم (٤.٤) البيانات المتعلقة بالنتاج المحلي الاجمالي ونسبة النمو للفترة (١٩٩٣ - ٢٠١٧).

| السنة | النتاج الاجمالي المحلي (دينار أردني) | معدل النمو السنوي % |
|-------|--------------------------------------|---------------------|
| 1993  | 3885.2                               | -                   |
| 1994  | 4359.2                               | 12.2                |
| 1995  | 4714.73                              | 8.2                 |
| 1996  | 4912.21                              | 4.2                 |
| 1997  | 5137.55                              | 4.6                 |
| 1998  | 5609.84                              | 9.2                 |
| 1999  | 5778.07                              | 3                   |
| 2000  | 5998.6                               | 3.8                 |
| 2001  | 6363.7                               | 6.1                 |
| 2002  | 6794                                 | 6.8                 |
| 2003  | 7228.8                               | 6.4                 |
| 2004  | 8090.7                               | 11.9                |
| 2005  | 8925.4                               | 10.3                |
| 2006  | 10675.37                             | 19.6                |
| 2007  | 12131.43                             | 13.6                |
| 2008  | 15593.41                             | 28.5                |
| 2009  | 16912.21                             | 8.5                 |

|      |          |      |
|------|----------|------|
| 10.9 | 18762.01 | 2010 |
| 9.1  | 20476.59 | 2011 |
| 7.3  | 21965.5  | 2012 |
| 8.6  | 23851.6  | 2013 |
| 6.6  | 25437.14 | 2014 |
| 4.7  | 26637.4  | 2015 |
| 3    | 27444.9  | 2016 |
| 3.7  | 28448.5  | 2017 |

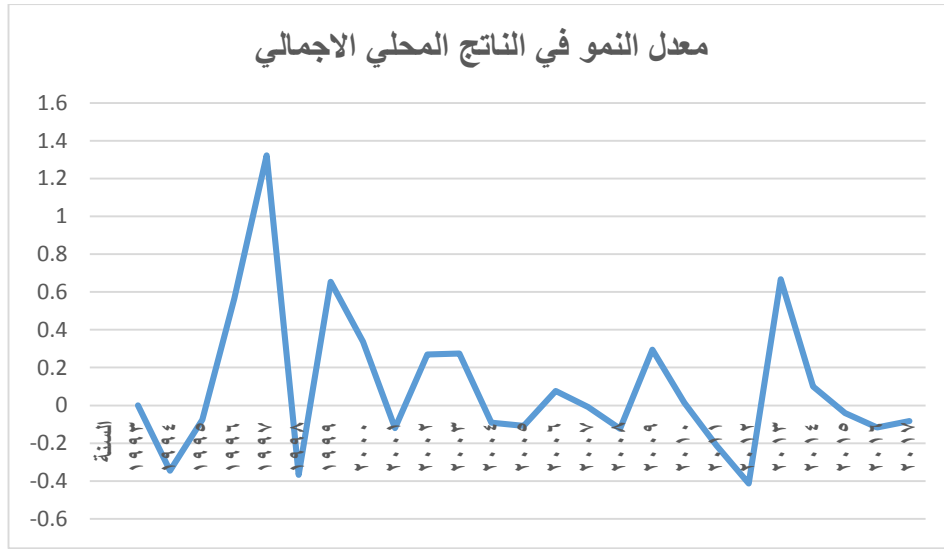
المصدر : من اعداد الباحث استنادا على بيانات البنك المركزي الاردني

يظهر من الجدول السابق ان معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في سنة ١٩٩٤ ارتفع بنسبة ١٢.٢% عن السنة السابقة. ثم ارتفع سنة ١٩٩٥ بنسبة ٨.٢% ثم ايضاً ارتفع سنة ١٩٩٦ بنسبة ٤.٢%. واخيراً ارتفع بنسبة ٤.٦ سنة ١٩٩٧. ومما سبق يتضح ان الناتج المحلي الاجمالي في جميع سنوات الفترة قد ارتفع ومن الممكن ان يعزى هذا الى ان الصادرات في تلك الفترة كانت اكبر من الواردات وهو احد اسباب زيادة الناتج المحلي الاجمالي. وان معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في سنة ١٩٩٨ ارتفع بنسبة ٩.٢% عن السنة السابقة. ثم ارتفع سنة ١٩٩٩ بنسبة ٣% ثم ايضاً ارتفع سنة ٢٠٠٠ بنسبة ٣.٨%. ثم ايضاً ارتفع سنة ٢٠٠١ بنسبة ٦.١%. واخيراً ارتفع بنسبة ٦.٨% سنة ٢٠٠٢. ويتضح ان الناتج المحلي الاجمالي في هذه الفترة قد ارتفع خلال هذه الفترة ومن الممكن ان يعزى ذلك الى انخفاض معدلات البطالة في تلك الفترة. وان معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في سنة ٢٠٠٣ ارتفع بنسبة ٦.٤% عن السنة السابقة. ثم ارتفع سنة 2004 بنسبة ١١.٩% ثم ايضاً ارتفع سنة ٢٠٠٥ بنسبة 10.3%. ثم ايضاً ارتفع سنة 2006 بنسبة 19.6%. واخيراً ارتفع بنسبة ١٣.٦% سنة ٢٠٠٧. ويشير ذلك الى نجاح السياسة النقدية في الاردن وهو ما يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي. وان معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في سنة ٢٠٠٨ ارتفع بنسبة ٢٨.٥% عن السنة السابقة. ثم ارتفع سنة ٢٠٠٩ بنسبة ٨.٥% ثم ايضاً ارتفع سنة ٢٠١٠ بنسبة ١٠.٩%. ثم ايضاً ارتفع سنة ٢٠١١ بنسبة ٩.١%. واخيراً ارتفع بنسبة ٧.٣% سنة ٢٠١٢.

ويشير ذلك الى انه وبرغم الظروف التي مر بها الاردن من ازمات اللجوء والهجرة والربيع العربي فان السوق الاردني لا يزال نشطا، حيث يكون الوضع الاقتصادي يعاني من الركود في حال كان التغيير او النمو في الناتج المحلي الاجمالي سالبا. وان معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2013 ارتفع بنسبة 8.6 % عن السنة السابقة. ثم ارتفع سنة 2014 بنسبة 6.6 % ثم ايضا ارتفع سنة ٢٠١٥ بنسبة ٤.٧%. ثم ايضا ارتفع سنة ٢٠١٦ بنسبة ٣%. واخيراً ارتفع بنسبة 3.7% سنة 2017. وقد يعزى كل ذلك الى ارتفاع نسبة الاستثمارات الدولية في الاردن.

ومن اجل امكانية وصف هذه البيانات ومعدلات النمو فيها فان الشكل التالي يوضح النمو في الناتج المحلي الاجمالي لكل سنة

شكل رقم (٣) معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي



جدول رقم (٥.٤) البيانات المتعلقة بنسبة الاحتياطيات الدولية الى الناتج المحلي الاجمالي ونسبة النمو للفترة (١٩٩٣ - ٢٠١٧) بالاسعار الجارية.

| السنة | نسبة الاحتياطيات الدولية الى الناتج المحلي الاجمالي % | معدل النمو السنوي % |
|-------|---|---------------------|
| 1993  | 10.63008339   |                     |
| 1994  | 6.950816664   | -34.6               |
| 1995  | 6.426667063   | -7.5                |

|       |             |      |
|-------|-------------|------|
| 56.5  | 10.05657331 | 1996 |
| 132.3 | 23.35743691 | 1997 |
| -36.7 | 14.77760507 | 1998 |
| 65.4  | 24.43722558 | 1999 |
| 33.6  | 32.65762011 | 2000 |
| -12.  | 28.72542703 | 2001 |
| 27.   | 36.47335885 | 2002 |
| 27.5  | 46.49457725 | 2003 |
| -9.1  | 42.27075531 | 2004 |
| -10.9 | 37.67898357 | 2005 |
| 7.6   | 40.52974276 | 2006 |
| -.92  | 40.15520017 | 2007 |
| -12.3 | 35.21038695 | 2008 |
| 29.5  | 45.60610352 | 2009 |
| 1.4   | 46.25890296 | 2010 |
| -21.2 | 36.45724215 | 2011 |
| -41.3 | 21.40857253 | 2012 |
| 66.7  | 35.68733334 | 2013 |
| 9.96  | 39.24143988 | 2014 |
| -4.   | 37.67184485 | 2015 |
| -11.7 | 33.2815933  | 2016 |

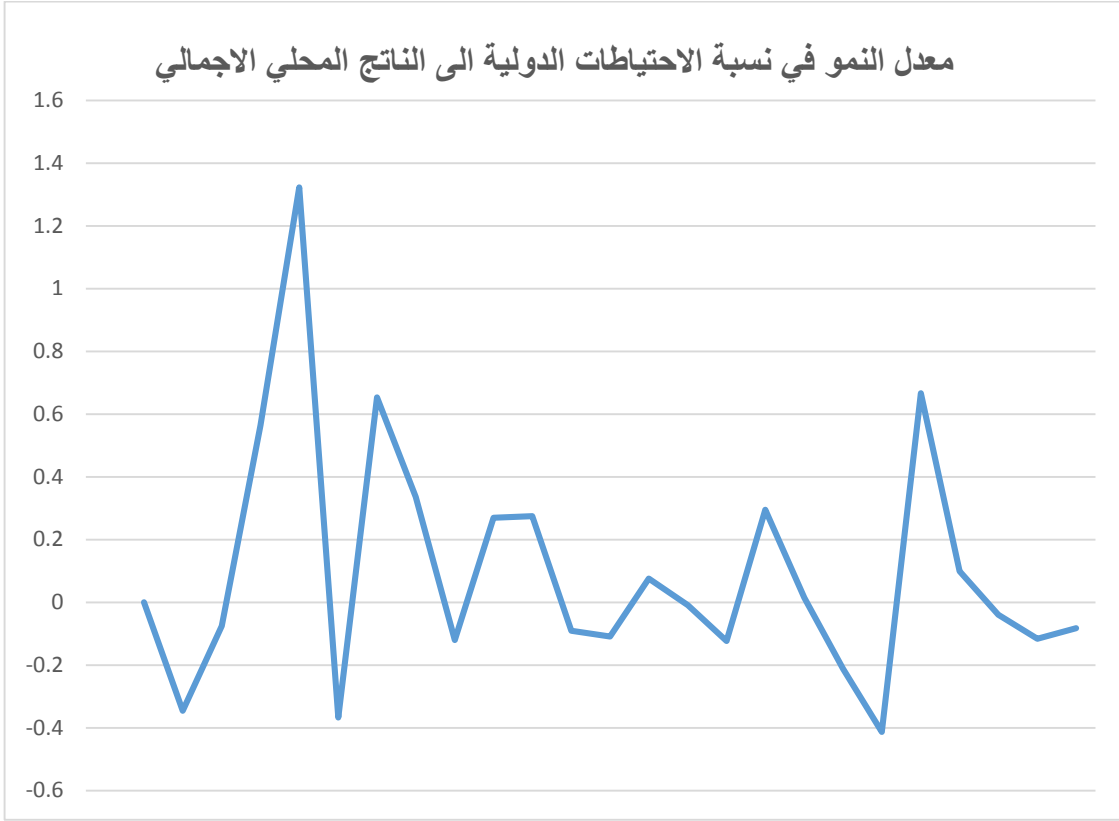
المصدر : من اعداد الباحث استنادا على بيانات البنك المركزي الاردني.



يظهر من الجدول السابق ان نسبة الاحتياطيات الدولية الى الناتج الاجمالي المحلي في سنة ١٩٩٤ انخفضت بنسبة ٣٤.٦ % عن السنة السابقة. ثم انخفضت سنة ١٩٩٥ بنسبة ٧.٥ % ثم ارتفعت سنة ١٩٩٦ بنسبة ٥٦.٥ % . ثم ايضاً ارتفعت سنة ١٩٩٧ بنسبة ١٣٢.٣ % . يظهر من الجدول السابق ان نسبة الاحتياطيات الدولية الى الناتج الاجمالي المحلي في سنة ١٩٩٨ انخفضت بنسبة ٣٦.٧ % عن السنة السابقة. ثم ارتفعت سنة ١٩٩٩ بنسبة ٦٥.٤ % ثم ارتفعت سنة ٢٠٠٠ بنسبة ٣٣.٦ % . ثم انخفضت سنة ٢٠٠١ بنسبة ١٢ % . واخيراً ارتفعت بنسبة ٢٧ % سنة 2002 . وان نسبة الاحتياطيات الدولية الى الناتج الاجمالي المحلي في سنة ٢٠٠٣ ارتفعت بنسبة ٢٧.٥ % عن السنة السابقة. ثم انخفضت سنة ٢٠٠٤ بنسبة ٩.١ % ثم ايضا انخفضت سنة ٢٠٠٥ بنسبة ١٠.٩ % . ثم ارتفعت سنة ٢٠٠٦ بنسبة ٧.٦ % . واخيراً انخفضت بنسبة ٠.٩٢ % سنة ٢٠٠٧ . وان نسبة الاحتياطيات الدولية الى الناتج الاجمالي المحلي في سنة ٢٠٠٨ انخفضت بنسبة ١٢.٣ % عن السنة السابقة. ثم ارتفعت سنة ٢٠٠٩ بنسبة ٢٩.٥ % ثم ايضا ارتفعت سنة ٢٠١٠ بنسبة ١.٤ % . ثم انخفضت سنة ٢٠١١ بنسبة ٢١.٢ % . واخيراً انخفضت بنسبة ٤١.٣ % سنة ٢٠١٢ . وان نسبة الاحتياطيات الدولية الى الناتج الاجمالي المحلي في سنة ٢٠١٣ ارتفعت بنسبة ٦٦.٧ % عن السنة السابقة. ثم ارتفعت سنة ٢٠١٤ بنسبة ٩.٩٦ % ثم انخفضت سنة ٢٠١٥ بنسبة ٤ % . ثم انخفضت سنة 2016 بنسبة 11.7 % . واخيراً انخفضت بنسبة 8.2 % سنة 2017 . ويعزى ذلك الى الازمة المالية العالمية التي تأثر الاردن بها كما ويعزى الى الكساد الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠٨ والذي ادى الى تراجع معدلات النمو في الاردن وعلى المستوى الدولي مما ادى الى تراجع حجم الصادرات وانخفاض المساعدات للاردن والذي اثر بالمجمل على الاحتياطيات الدولية في الاردن .

ومن اجل امكانية وصف هذه البيانات فان الشكل التالي يوضح النمو في نسبة الاحتياطيات الدولية الى الناتج المحلي الاجمالي لكل سنة .

شكل رقم (٤) معدل النمو في نسبة الاحتياطات الدولية الى الناتج المحلي الاجمالي



## الفصل الخامس : النتائج والتوصيات

### نتائج الدراسة:

بالاعتماد على التحليل الوصفي فقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

هنالك علاقة ايجابية بين الاحتياطات الدولية و الناتج المحلي الاجمالي في الاردن

أي انه كلما زاد الاحتياطي الدولي كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي الاردني و يعود ذلك الى ان الاحتياطات الدولية تعطي الدوله القدره على سداد اثمان الالات و المعدات و التكنولوجيا و مدخلات الانتاج اللازمه للعمليات الانتاجيه و التي تعمل على زياده حجم الناتج المحلي الاجمالي .

لقد توصلت الدراره الى ان الاحتياطات الدولية في الاردن قد واجهت بعض التقلبات في الفتره ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ حيث شهدت انخفاضاً ملحوظاً ويعود ذلك الى ارتفاع اسعار الطاقه وارتفاع الفاتوره النفطيه في الاردن حيث تجاوزت عام ٢٠٠٨ اربعه مليارات دولار بالاضافه الى آثار الازمه العالميه و الكساد الاقتصادي الذي ضرب الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٨ و استمر ذلك حتى عام ٢٠١٠ .

و ثم شهدت الاحتياطات الدولية زياده في الفتره ٢٠١١ و ٢٠١٦ و ذلك بسبب زياده المساعدات من الدول الشقيقه و الدول الاجنبيه الصديقه وذلك دعماً لي تكاليف اللجوء السوري للاردن .

نوصلت الدراره الى ان الناتج المحلي الاجمالي في الاردن شهد تقلبات خلال فتره الدراره بين زياده في معدلات النمو الناتج المحلي الاجمالي وذلك نتيجة التقلبات الاقتصاديه و السياسيه الدوليه و الاقليميه .

### التوصيات :

بالاعتماد على النتائج التي توصلت اليها الدراره توصي الدراره بما يلي:

العمل و بصوره مستمره على زياده الاحتياطي الدولي لدى الاردن و ذلك من خلال زياده حجم الصادرات الوطنيه و من خلال زياده حجم المساعدات الاجنبيه وذلك لتوطيد العلاقات الاردنيه الدوليه خاصه مع الدول الغنيه لما في ذلك من آثار ايجابيه على النمو الاقتصادي واستقرار سعر الصرف و الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على القوه الشرائيه للدينار الاردني.

## قائمة المراجع

### المراجع العربية:

البشير، علاء أبو حفيظ، ملاوي احمد إبراهيم (٢٠١٦) أثر السياسة النقدية على الاحتياطيات الأجنبية: المنهج النقدي لميزان المدفوعات، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية. العدد (٣). الاصدار (٢)

بلقاسم زايري . (٢٠١٢) كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد (٧) الجزائر.

البيضاني، خليل شعبان وشعبان صدام الامارة (٢٠١١) متطلبات ادارة الاحتياطيات الاجنبية في الدول النامية، مجلة القادسية للعلوم الادارية، مجلد١٣، العدد ١

الجودة، هدى ايمن(٢٠١٥). أثر الدين الخارجي على الاحتياطيات الاجنبية في الاردن: دراسة قياسية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد. جامعة اليرموك.

الحبيب، فايز (١٩٨٥) نظريات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، الطبعة الاولى، جامعة الملك سعود حسين بني هاني. (٢٠٠٣). اقتصاديات النقود والبنوك والاسس والمبادئ، دار الكندي، اربد - الاردن

حسين جواد كاظم، & عقيل عبد محمد الحمدي. (٢٠١٧). واقع الأحتياطيات الأجنبية ومعايير تحديد المستوى الأمثل لها في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، ١٤(١)، ٧٦-٩٩.

خلف، فليح (٢٠٠٦).التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الاولى، دار جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، عمان - الاردن

خليل سامي(١٩٨٢). النظريات والسياسات النقدية والمالية ط ١ الكويت : شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع .

الدليمي عوض فاضل (١٩٩٠) النقود والبنوك ط ١. بغداد : دار الحكمة للنشر.

- رشاد العصار ورياض الحلبي (٢٠١٠) النقود والبنوك، ط ١، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان-الأردن
- زكريا الدوري، يسرى السمرائي(٢٠٠٦). البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليارودي للنشر، عمان-الأردن
- سحر محمد عبده الفقير (٢٠٠٨). أثر التدفقات الرأسمالية على الاحتياطات الأجنبية الدولية في ظل التكامل المالي المتزايد :حالة الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الاردنية
- سحنون، محمود (٢٠٠٤). الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار البهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة
- الشامري مايع شبيب و حمزة حسن كريم (٢٠١٥). التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تطبيقية . النجف: مطبعة النبراس للنشر
- الشريف، بقة، & مرغيت، عبد الحميد. (٢٠١٤). إدارة احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر: الفرص و التحديات. L'Intégration Economique، ٤٢٠، (٣٨٨٢)، ١-١٩.
- صالح مظهر محمد (٢٠١٢). السياسة النقدية للعراق: بناء الاسقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم بغداد.
- صقر احمد صقر (١٩٨٣) النظرية الاقتصادية الكلية. الكويت: وكالة المطبوعات .
- صندوق النقد الدولي دليل (٢٠٠٨). ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، واشنطن.
- عبد العزيز، طيبة. (٢٠١٤). فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة = The Effectiveness of the Bank of Algeria to Sterilize the Accumulation ٢٠١١-٢٠٠٠ of Foreign-Exchange Reserves in Algeria during the Period 2000-2011. Academic Journal of Social and Human Studies, 115(4045), 1-26.
- عبد القادر، ي & .بن علي، ب. (٢٠١٥). العوامل المساهمة في تفضيل البنوك المركزية للعملات الاحتياطية غير التقليدية- دراسة حالة الدولار الكندي " Revue Académique Des Études Sociales Et Humaines, 1426-32.
- عبلة، بخاري (٢٠٠٩). نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، جامعة الملك عبد العزيز
- عجمية، محمد، والليثي، علي (٢٠٠٤). التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، الدار الجامعية.

عدنان حسني وصفاء عبد الجبار وسالم كاظم (٢٠١٧) دور الاحتياطات الدولية في استقرار المستوى العام للأسعار. مجلة كلية الدراسات الانسانية الجامعة العدد السابع / ٢٠١٧م لمجلد: ١ الاصدار: ٧ الصفحات: ٢٨١-٣١٨.

علي أحمد بريهي (٢٠٠٩) التضخم والسياسة النقدية البنك المركزي العراقي بغداد .

علي مجيد و عبد الجبار عفاف (٢٠٠٤) مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي الاردن

العيساوي عبد الكريم جابر (٢٠٠٨). التمويل الدولي (مدخل حديث)، ط ١ بغداد

كيستر ان ي. (٢٠٠٠) تحسين إطار الإبلاغ عن الاحتياطات الدولية التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي واشنطخ .

محمد مصطفى، سهيل احمد (١٩٩٩). النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، الاسكندرية مصر، مطبعة الاشعاع

محمد يونس (٢٠١٣) اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية- مصر.

مصطفى جاب الله. (٢٠١٦). تقدير العلاقة بين الادخار المحلي واحتياطي الصرف الأجنبي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة- الجزائر

مغلاوي ، أمينة (٢٠١٧). أثر الدخل السياحي على احتياطي العملة الأجنبية في الأردن: دراسة قياسية. الدورية: مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية ٢٠١٧ 10, pp.39-55

المقبول، أمير عوض يوسف & علي فاطن الونداي. (٢٠١٥). أثر سياسات النقد الأجنبي في إجمالي الناتج المحلي لإقتصاد السودان في ٢٠٠٥م-٢٠١٢م (Doctoral dissertation) جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا

نزاري، رفيق (٢٠٠٨) الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب. رسالة ماجستير لخضر بانة (٢٠٠٧-٢٠٠٨).

وليد مصطفى الشاويش (٢٠١١) السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي، ط ١ المعهد العالمي للفكر الاسلامي، بيروت-لبنان.

Aizenman, J., & Lee, J. (2006). International reserves: precautionary versus mercantilist views, theory and evidence. *Open Economies Review*, 18(2), 191-214.

Aizenman, J., & Lee, J. (2007). International reserves: precautionary versus mercantilist views, theory and evidence. *Open Economies Review*, 18(2), 191-214.

Allegret, J. P., & Allegret, A. (2018). The role of international reserves holding in buffering external shocks. *Applied Economics*, 1-20.

Cheung, Y. W., & Ito, H. (2009). A cross-country empirical analysis of international reserves. *International Economic Journal*, 23(4), 447-481.

Choudhry, T., & Hasan, M. (2008). Exchange rate regime and demand for reserves: Evidence from Kenya, Mexico and Philippines. *Open Economies Review*, 19(2), 167-181.

Dani Rodrik: The Social Cost Of Foreign Exchange Reserves, *International Economic Journal* Vol. 20, No. 3, 2006, P254.

Dania, A., & Spillan, J. E. (2008). International currency reserves in emerging market economies: does India have enough?. *International Journal of Commerce and Management*, 17(1/2), 149-165.

David , Eiteman , K. & others.(2004). *Multinational Business Finance* , 10th ed., Pearson Addison Wesley , USA .

David Hauner: A Fiscal Price Tag For International Reserves, *International Monetary Fund, Fiscal Affairs Department, Working Paper, WP/05/81, 2005,P4. (20)Jaewoo Lee, Op.Cit,P12.*

Dominguez, K. M. (2012). Foreign reserve management during the global financial crisis. *Journal of International Money and Finance*, 31(8), 2017-2037.

Dooley, M., D. Folkerts-Landau and P. Garber. (2003), "An Essay on the Revived Bretton Woods System," NBER Working paper # 9971.

Fisher, S. 2001. "Opening Remarks." *IMF/World Bank International Reserves: Policy Issues Forum*, Washington DC, 28 April.

FRBSF Economic Letter: Foreign Exchange Reserves In East Asia: Why The High Demand?, *The Center For Pacific Basin Monetary And Economic Studies Within The FRBSF'S Economic Research Department*, 2003.

- Frenkel, J. A. (1974). The demand for international reserves by developed and less-developed countries. *Economica*, 41(161), 14-24.
- Frenkel, J.A., Jovanovic, B., 1981. Optimal international reserves: a stochastic framework. *Econ. J.* 9 (June), 507–514
- Guillermo A. Calvo And Others: Optimal Holdings Of International Reserves: Self-Insurance Against Sudden Stop, National Bureau Of Economic Research ( NBER), 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138, Working Paper Series 18219, 2012,P2.
- Gupta, R., Hammoudeh, S., Kim, W. J., & Simo-Kengne, B. D. (2014). Forecasting China's foreign exchange reserves using dynamic model averaging: The roles of macroeconomic fundamentals, financial stress and economic uncertainty. *The North American Journal of Economics and Finance*, 28, 170-189.
- Heller, H. R. (1966). Optimal international reserves. *The Economic Journal*, 76(302), 296-311.
- International Monetary Fund: Debt- And Reserve-Related Indicators Of External Vulnerability, Prepared By The Policy Development And Review Department In Consultation With Other Departments, 2000,P2.
- Jaewoo Lee: Option Pricing Approach To International Reserves, International Monetary Fund, Research Department,2008.
- Jaewoo Lee:Insurance Value of International Reserves: An Option Pricing Approach, International Monetary Fund, Research Department, IMF Working Paper, WP/04/175, 2004, p5.
- Jeanne, O. (2007). International reserves in emerging market countries: too much of a good thing?. *Brookings papers on Economic activity*, 2007(1), 1-55.
- Joshua Aizenman And Others: International Reserves Before And After The Global Crisis: Is There No End To Hoarding, NBER, Working Paper Series20386, 2014.
- Joshua Aizenman: International Reserves, Princeton Encyclopedia of the World Economy, Princeton University Press, November 2005,P3.
- Kashif, M., Thiyagarajan, S., & Sridharan, P. (2017). Dynamics of Algeria's international reserves. *African Journal of Economic and Management Studies*, 8(4), 410-419.



Nurazira, S., Daud, M., & Jan, M. (2011). An Accumulation of International Reserves and External Debt: Evidence from Developing Countries.

Policy Issues Forum, Washington DC, April 28, 2001

Por Carolina Osorio: The Motivation And Methodology For Breaking Foreign Reserves Into Tranches, The Central Bank Of Colombia , Flar – Direccion De Estudios Economicos, Papers And Proceedings - The Motivation And Methodology, 2007.

Rahman, M., & Banerjee, P. K. (2017). Effects of Changes in Foreign Exchange Reserves and Real Effective Exchange Rate on Industrial Output Growths in Bangladesh. Asian Economic and Financial Review, 7(12), 1144.

Solow, R. M. (2000). Notes on social capital and economic performance. Social capital: A multifaceted perspective, 6(10).

Tiwari, A. K., & Kyophilavong, P. (2017). Exchange Rates and International Reserves in India: A Frequency Domain Analysis. South Asia Economic Journal, 18(1), 76-93.

Todaro, M.P. (1989) Economic Development in the Third World. New York: Longman

Yamaka, W., Pastpipatkul, P., & Sriboonchitta, S. (2017). Has the accumulation of foreign reserves protect the thai economy from financial crisis?: An approach of empirical likelihood..

Yin-Wong Cheung & Xingwang Qian: Hoarding Of International Reserves: Mrs Machlup's Wardrobe And The Joneses, University Of California, Department Of Economics, E2, Santa Cruz, Ca 95064, USA, 2006, P5.